



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال أزمة كوفيد 2019 - دراسة مجموعة شركات التأمين 2018-2020 -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية
تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي"

إشراف الأستاذ(ة):

لطيف وليد

إعداد الطلبة:

- بن زرافة حنان

- ناموس دارين

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	لطرش جمال
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	لطيف وليد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	بوعظم منير

السنة الجامعية 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّتُ النَّجْمَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى

دعاء

﴿رب اجعل لي قديراً (25) ويسر لي أمري (26) واحلل

عقدي من لساني (27) يفتقروا قولي (28)﴾

﴿سورة طه﴾

شكر و تقدير

ربنا لك الحمد والشكر لجلال وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك على ما
أنعمت علينا به نعم لا تحصى ... منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا
العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف الأستاذ: د. لطيف وليد
إشرافه على المذكرة، وعلى ملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة
وتوصياته الدقيقة، له الفضل في إخراج هذه الدراسة المتواضعة إلى
حين الوجود. جعل الله ذلك في ميزان حسناتك يوم الدين.

هنا نقدم الشكر الجزيل لك من ساعدنا وقدم لنا العون في
إنجاز هذه المذكرة.

هنا يستطيع أحد أن يشكر الشمس لأنها أضاءت الدنيا
لكننا سنحاول رد جزء من جميلكم بأن نكون كما أردتمونا.

نشكركم جميعكم على جهودكم معنا

بالتواضع



إهداء

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد الحمد لله وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية
بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين
حفظهما الله

ولأختي رفيقة دربي التي ساندتني في مشواري الدراسي حفظها الله لي
وأشكر أستاذي المشرف د. وليد لطيف الذي لم يبخل علينا بالمعلومات
والمراجع حفظه الله

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي

حنان



إهداء

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم بعد بسم الله الرحمن الرحيم

" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى من حملتني وهنا على وجهه وسعدت علي الليالي لا بلغ المعالي

إليك " أماه " الحنونة يا أطيب رحيق في الوجود حفظك الله وأطال في عمرك .

إلى " أبي " الذي رسمني إلى من حصد الأشواق عن دربي ليمهد طريق العلم لي

وبذل جهد السنين من أجل أن أمثلي سلام النجاة والذي سار معي في كل درب

وكل طريق لأصعد به إلى طريق النجاة حفظك الله وأطال في عمرك .

إلى " بنتي " يا قطعة من قلبي أميرتي ومملكة علي عرش قلبي أحبك أتمني

من الله أن يعطيك أيام مليئة حب وسعادة وبيارك ويفتح عليك رزقه

إلى " زوجي " يا غالي علي قلبي ورفيق دربي وانيسي في دنيتي ومزيج من أب

وأخ وصديق ربي احفظه لي واجعله بجوارتي لآخر العمر

إلى من هو سندي وتاج رأسي إخوتي " درار- بدر الديه - شرف الديه "

إلى أقربائي خاصة جدتي الغالية " فاطمة " وخالتي " حنا "

دارين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	البسمة
	دعاء
	شكر وعران
	إهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري حول عموميات التأمين	
	تمهيد
	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين
	المطلب الأول: التطور التاريخي لنشاط التأمين
	المطلب الثاني: ماهية التأمين
	الفرع الأول: تعريف التأمين
	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين
	المطلب الثالث: وظائف التأمين

فهرس المحتويات

	المطلب الرابع: عناصر التأمين
	المطلب الخامس: أسس التأمين
	المبحث الثاني: ماهية عقد التأمين
	المطلب الأول: تعريف عقد التأمين
	المطلب الثاني: خصائص عقد التأمين
	المطلب الثالث: مراحل إبرام عقد التأمين
	المطلب الرابع: أركان عقد التأمين
	المطلب الخامس: مبادئ عقد التأمين
	المبحث الثالث: تقسيمات التأمين
	المطلب الأول: حسب عنصر التعاقد
	المطلب الثاني: حسب الغرض من التأمين
	المطلب الثالث: حسب موضوع التأمين
	المطلب الرابع: من حيث طريقة تحديد الخسارة
	المطلب الخامس: حسب التقسيم العملي
	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأداء المالي في أسواق التأمينات	
	تمهيد
	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء في المؤسسة
	المطلب الأول: مفهوم الأداء

فهرس المحتويات

	المطلب الثاني: معايير الأداء
	المطلب الثالث: أسباب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء
	المبحث الثاني: نظام الأداء المالي
	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي
	المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي
	المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين
	المطلب الأول: التوازن المالي
	الفرع الأول: تعريف التوازن المالي
	الفرع الثاني: إعداد الميزانية المالية والوظيفية
	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي
	الفرع الأول: رأس مال العامل
	الفرع الثاني: احتياج في رأس المال العامل BFR
	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلية المالية
	الفرع الأول: نسب السيولة
	الفرع الثاني: نسب التمويل والاستقلالية المالية
	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية ونسب النمو
	الفرع الأول: المردودية الاقتصادية
	الفرع الثاني: نسب النمو

فهرس المحتويات

	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق التأمينات 2020-2018
	تمهيد
	المبحث الأول: التعريف بالشركتين الجزائريتين للتأمينات CAAT و SAA
	المطلب الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
	الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
	الفرع الثاني: مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
	المطلب الثاني: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات SAA
	الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات SAA
	الفرع الثاني: تعريف الشركة الجزائرية للتأمينات SAA ونشاطاتها
	الفرع الثالث: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات SAA
	الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات SAA
	المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركتي التأمين الجزائريتين CAAT و SAA من مدخل مؤشرات الأداء المالي لفترة 2020-2018
	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة تحليل مالي لشركة التأمين CAAT خلال فترة 2020-2018
	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لشركة التأمين CAAT خلال فترة 2020-2018
	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية لشركة التأمين CAAT خلال فترة 2020-2018
	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي لشركة التأمين SAA خلال فترة 2020-2018

فهرس المحتويات

	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لشركة التأمين SAA خلال فترة 2018-2020
	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية لشركة التأمين SAA خلال فترة 2018-2020
	خاتمة
	قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مبادئ عقد التأمين	
02	تقسيمات التأمين	
03	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	
04	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات SAA	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية	
02	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	
03	رأس مال العامل (FR_L) خلال فترة 2020-2018 CAAT	
04	احتياج في رأس مال العامل (BFR_L) خلال فترة 2020-2018 CAAT	
05	الخزينة (TR) خلال فترة 2020-2018 CAAT	
06	نسبة السيولة خلال فترة 2020-2018 CAAT	
07	نسبة التمويل الدائم خلال فترة 2020-2018 CAAT	

فهرس الأشكال والجداول

	نسبة التمويل الخاص خلال فترة 2020-2018 CAAT	08
	نسبة التمويل الخارجي خلال فترة 2020-2018 CAAT	09
	نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة 2020-2018 CAAT	10
	المردودية الاقتصادية خلال فترة 2020-2018 CAAT	11
	المردودية المالية خلال فترة 2020-2018 CAAT	12
	رأس مال العامل (FR_L) خلال فترة 2020-2018 SAA	13
	احتياج في رأس مال العامل (BFR_L) خلال فترة 2020-2018 SAA	14
	الخزينة (TR) خلال فترة 2020-2018 SAA	15
	نسبة السيولة خلال فترة 2020-2018 SAA	16
	نسبة التمويل الدائم خلال فترة 2020-2018 SAA	17
	نسبة التمويل الخاص خلال فترة 2020-2018 SAA	18
	نسبة التمويل الخارجي خلال فترة 2020-2018 SAA	19
	نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة 2020-2018 SAA	20
	المردودية الاقتصادية خلال فترة 2020-2018 SAA	21
	المردودية المالية خلال فترة 2020-2018 SAA	22

مقدمة

إن شركات التأمين هي شركات تمارس دورا مزدوجا فهي شركة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها شركة مالية تحصل "على أموال" من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل "حصول" على الفوائد وبذلك فهي تلعب دورا هاما في توطيد أو اصل الاستقرار والتقديم الاقتصادي والاجتماعي.

ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري له، فتقييم الأداء المالي يعتبر من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات حيث يوفر لها نظام متكامل، المعلومات الدقيقة والثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي.

وانطلاقا من هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

❖ ما مدى كفاءة الأداء المالي في سوق التأمينات خلال أزمة كوفيد 2019؟

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي للشركات التأمين الجزائرية كان لابد أن تدور في أذهاننا التساؤلات التالية:

- ✓ ماذا نقصد بتقييم الأداء المالي للشركة؟ وما الهدف منه؟
- ✓ على ماذا تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي؟
- ✓ ما هي وظائف شركات التأمين الجزائرية الشامل؟

1- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ إن تقييم الأداء في شركات التأمين له خصوصياته.
- ✓ هناك علاقة تكاملية بين شركات التأمين وتقييم أدائها.
- ✓ تعد شركات التأمين ضامن للمشروعات الاقتصادية.

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال أزمة كوفيد 2019. دراسة مجموعة الشركات التأمين حيث يعتبر موضوعا مهما. في الوصول إلى أداء جيد للشركة، حيث يساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها إلا أن أهمية البحث هذا تأتي في الاقتصار على تقييم الأداء المالي لشركة التأمين خلال أزمة كوفيد 2019. لما لها من

خصوصية عن باقي الشركات كون أن المنتج التأمين غير ملموس، وكذا لا يمكن للشركة التحقيق منه.

3- أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على التأمين وأهميته ومختلف تقسيماته.
- تقييم الأداء المالي لشركة التأمين خلال كوفيد 2019 وتحليل الوضع المالي لها.
- تطبيق المؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين.

4- حدود الدراسة:

ارتبطت دراستنا بحدود مكانية وزمانية.

الحدود المكانية: تم إجراء دراسة الحالة على مستوى الشركة الوطنية للتأمين CAAT.

الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية للدراسة ابتداء من شهر فيفري إلى غاية شهر ماي 2022.

5- أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أسباب اختيار لهذا الموضوع هي:

- اهتمامنا بمواضيع التأمين لذا كان موضوع بحثنا يقتصر على شركات التأمين.
- الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا لاقتصاد وكل فروعها، وهذا ما يستلزم الاهتمام بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنين لها.
- كون أن التحليل المالي هو الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة والتي يتم من خلاله استخراج أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

6- هيكل البحث: قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول تتقدمها مقدمة وتختتمها خاتمة حيث كان

التقسيم كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري حول عموميات التأمين حيث تطرقنا من خلاله إلى ماهية التأمين، عقد التأمين، تقسيمات التأمين.

الفصل الثاني: الأداء المالي في أسواق التأمينات وفيه تناولنا كل من مفاهيم أساسية حول الأداء في المؤسسة، نظام الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال أزمة كوفيد 2019 دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين CAAT وتطرقنا فيه إلى: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وSAA، تقييم الأداء المالي لشركة التأمين CAAT وSAA من مدخل مؤشرات الأداء المالي لفترة 2018-2020.

7- صعوبات البحث: واجهنا بعض الصعوبات من أجل هذه الدراسة وهي:

- صعوبة التوصل إلى المراجع المتعلقة بهذا الموضوع.
- صعوبة في ترجمتنا للوثائق لأنها كانت باللغة الأجنبية.

8- الدراسات السابقة:

- ليندة عربة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2014، تمحورت هذه المذكرة حول إشكالية كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مختلف نسب النشاط والربحية؟

وتم تخصيص هذه الدراسة لمعرفة كيفية حساب الأداء المالي والتعرف على مختلف نسب النشاط والربحية التي تمكننا من تقييم الأداء المالي للمؤسسة أو شركة التأمين وغيرها من الشركات.

- مذكرة ماجستير للباحثة الهام غجاتي، تحت عنوان ممولين لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري. تمحورت هذه المذكرة حول إشكالية: "إلى أي مدى يمكن لقطاع التأمينات المساهمة في تمويل الاقتصاد الجزائري وتحقيق عملية التنمية؟"، والتي حاولت الباحثة من خلالها شرح التأمين وأهميته ودوره في التنمية الاقتصادية وكذلك مختلف مهامه ووظائفه وإبراز الإمكانيات الكامنة التي تجعل سوق التأمين الجزائري سوقا واعدة، وقد توصلت الباحثة إلى محدودية النمو الاقتصادي الفعلي كتأثير تضخم على معدلات الفائدة الحقيقية الاقتصادية.

- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في حقوق تخصص قانون الأعمال تحت عنوان النظام القانوني لعقود التأمين، جامعة بسكرة، 2017، تمحورت هذه المذكرة حول إشكالية: ماذا نقصد بالنظام القانوني لعقود التأمين؟، تم تخصيص هذه الدراسة لمعرفة ما هو عقد التأمين ومختلف خصائصه وأركانه وكذلك معرفة مراحل إبرامه والمبادئ العامة كذلك التعرف على النظام القانوني الذي يسير عقود التأمين.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول

عموميات التأمين

تمهيد:

يعتبر التأمين نشاط قديم العهد ولم يظهر حديثاً، إذ يرجع ظهوره عند ظهور الإنسان غير أنه لم يأخذ طابعاً كما هو الآن، ذلك لأن الإنسان في العصور الأولى لم يكن يواجه المخاطر التي تواجهه في الوقت الحاضر، نتيجة لتطور الحياة الصناعية والتجارية، فالإنسان في العصور الأولى كان يعيش حياة بسيطة لا تتعدى سد احتياجاته اليومية فكان التأمين حينها لا يتعدى هذه الاحتياجات.

غير أن الإنسان في الوقت الحاضر وبتطور النشاط الاقتصادي، كذلك تطور وسائل المواصلات، الحركية والصناعية والحياة الاجتماعية زادت حاجته إلى التأمين بشكل أكثر من السابق، فكل هذا التطور أدى إلى اتساع دائرة المخاطرة التي يتعرض لها في شخصه أو رأس ماله، فكان التأمين هو الملاذ الذي يخفض عنهم شدة هذه المخاطر، فعملوا على تطوير فكرة التأمين، بتوسيع الغطاء التأميني، ووضع أحكام تنظيم عملية التأمين.

ولمعرفة ما هو التأمين في عصرنا الحديث، أهميته وأنواعه المختلفة قمنا بالتطرق في هذا الفصل عن طريق تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية سنتناول فيها ما يلي:

- ✓ ماهية التأمين.
- ✓ ما هو عقد التأمين.
- ✓ مختلف تقسيمات التأمين.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين

يتعرض الفرد في حياته إلى الكثير من الأخطار، وتصادفه ظروف قاسية لا قبل له في مواجهته بإمكانيته الخاصة، لذلك يتجه نحو البحث في الوسائل والأساليب التي تضيق بالنسبة له حدود الخسائر الناتجة في هذه الأخطار، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين، كونه يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت لمواجهة الأخطار.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشاط التأمين

لم تكن نشأة التأمين على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطيء ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

نشأة فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد كذلك يتوزع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم.

فعند البابليين ورد في قانون "حمورابي" 2250 ق.م، على أن التجارة يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينة ستستند أخرى له بدلا عنها وانتقلت هذه الفكرة إلى إنجلترا على يد الإيطاليين في القرن 14 وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وقد أظفا عليها قانون التأمين البحري سنة 1745م الصفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات "اللويدز" مئانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكثر مركز تأمين في العالم.

وقد ظهر التأمين البري في القرن 17م، وأول صورة له تتمثل في التأمين من الحريق الذي شبّ في إنجلترا بعد الحريق الذي كان في لندن الشهير عام 1666م والذي دمر 85% من مباني المدينة وعقب هذا الحريق قامت شركات التأمين البحري بضم التأمين البري إلى عملياتها العادية، وفي نفس الوقت نشأت عدة شركات للتأمين ضد الحريق في فرنسا وإنجلترا وبقية الدول الأوروبية، وخلال القرن 19 ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل، ومن الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها، أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته، بسبب تعقد الحياة الحديثة، زيادة المخاطر فيها فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب كالنقل الجوي، التأمين ضد الحوادث، وتكسير الآلات، التأمين على الديون والمسؤولية المدنية.¹

¹ أحمد أبو السعود، عقد التأمين "بين النظرية والتطبيق"، دراسة تحليلية شاملة، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 13.

المطلب الثاني: ماهية التأمين

نظرا لتطور النشاط الاقتصادي وتطور وسائل المواصلات الحركية والصناعية والحياة الاجتماعية زادت حاجة الإنسان إلى التأمين بشكل أكبر من السابق، ولمعرفة ما هو التأمين في عصرنا الحديث نتطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: تعريف التأمين

نظر لأهمية التأمين في الحياة اليومية وجب علينا الإحاطة بمفهومه، حيث أن إطلاق مصطلح على ظاهرة معينة أو نشاط معين تختلف مدلولاته من حيث المحتوى اللغوي لهذا المصطلح، وعليه فإن البحث عن تعريف التأمين يدفعنا حتما في الخوض في مدلوله اللغوي، القانوني وكذا الاقتصادي.

1- التعريف اللغوي:

التأمين في اللغة مصدر أمن يؤمن مأخوذة من الاطمئنان.¹

التأمين: من أي اطمأن وزال خوفه بمعنى سكن قلبه.²

ومن ذلك قوله تعالى: " وأمنهم من خوف."³

2- التعريف القانوني:

يتم التعريف القانوني للتأمين كوسيلة قانونية يبرز العلاقة بين المؤمن و المؤمن له فتتسأ حقوق معينة لهذين الطرفين، ويحدد التزامات كل الطرفين منهما والمزايا المترتبة على التعاقد دون مراعاة الجانب الفني لعملية التأمين.⁴

3- التعريف الاقتصادي:

ويعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كسيارة، منزل)، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر.⁵

¹ نعمان محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2005، ص15.

² عبد العزيز فهدى هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بدون طبعة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980، ص 52.

³ سورة قريش، الآية 04.

⁴ سالم رشدي سيد، التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص33.

⁵ عز الدين فلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، 2007، ص14.

4- التعريف الفني:

التأمين باعتباره عملية فنية أساسها قانون الإحصاء والأعداد الكبيرة، الجمع بين الأخطار القابلة للتأمين وإجراء المقاصة بينهما، وبالتالي تحديد قيمة القسط إذن فهو نظام مصمم ليقفل من ظاهرة عدم التأكد للمؤمن له وذلك عن طريق نقل عبء الأخطار إلى المؤمن.¹

5- التعريف الإسلامي:

يعرف التأمين التعاوني الذي أنشأت على أساسه وتعمل بمقتضاه شركات التأمين الإسلامية بأنه: عقد تأمين جماعي، يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع.² ومن مختلف التعريفات التي تطرقنا لها يمكن القول "أن التأمين هو عملية يتم من خلالها اجتناب خسائر مالية كبيرة مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة، حيث أنه يوفر الأمان والطمأنينة في نفس المؤمن، وسيلة فعالة لتكوين رؤوس أموال، ووظيفة لتدعيم وإنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

للتأمين أهمية كبيرة نبينها فيما يلي:

1- تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة:

نظراً لأن نظام التأمين يقدم حماية فورية وبالقدر اللازم ضد الخسائر التي تترتب على تحقيق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات، ومن هنا فإن وجود التأمين يشجع على القيام بالمشروعات المختلفة حيث لم يعد هنالك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لتحقق الكثير من الأخطار البحتة مثل: الحريق والسرقة.

2- زيادة الكفاءة الإنتاجية:

حيث أن التأمين يؤدي إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان و الطمأنينة في نفوسهم بخصوص المستقبل الأمر الذي يمكنهم من تركيز أنفسهم وطاقتهم في العمل وابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين مستواه.

¹ نعمات محمد مختار، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² أحمد سالم ملحم، التأمين الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص 18.

3- ضمان استمرارية المشروعات الاقتصادية:

تمثل الحماية التأمينية التي يقدمها عقد التأمين للمؤمن له والتي تتبلور في ضمان تعويضه عن الخسائر المحتملة التي تصيب الشيء موضوع التأمين نتيجة لتحقيق خطر معين خير ضمان لاستمرار المشروع وعدم التوقف عن العمل بسبب ما يلحق به من خسائر فالتأمين يقدم للأفراد والمشروعات الاقتصادية فور تحقيق الخطر المؤمن منه المبالغ الكافية لاستبدال الأموال التي لحقتها الخسارة بأصول أخرى جديدة وبالتالي عدم التوقف عن العمل.¹

4- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة:

ذلك لأن التوسع في التأمين التجاري من جهة يقضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها فنية، إدارية ومهنية من إداريين، مهندسين، منتجين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها ومن جهة أخرى التوسع في تطبيق التأمينات الاجتماعية مما يساعد على توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة من الهيئات القائمة على تنفيذ بصورة غير مباشرة في إدارات وأقسام التأمين الإداري للدولة والهيئات العامة والشركات الخاصة.²

5- تقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية:

تقديم نظم التأمينات الاجتماعية الوسيلة العملية لمواجهة الخسائر المالية المترتبة عن الدخل نتيجة العجز، التقاعد والوفاة ولكن لم تتدخل الحكومات لغرض التأمين الاجتماعي وجعله إجبارياً إلا اعتراف بأفضلية نظام التأمين لحل المشاكل الاجتماعية المتعلقة بفقد الدخل الناتج في المجهود الجسماني العضلي والذهني والذي يمثل المصدر الأساسي للدخل لدى الكثير من الأفراد وفي مجال المسؤولية المدنية يقوم نظام التأمين أفضل وسيلة لضمان حصول المضرور على التعويض المستحق له.³

المطلب الثالث: وظائف التأمين

تتمثل الوظيفة الرئيسية للتأمين أساساً هي انتقال الخطر من شخص أو هيئة عادية إلى هيئة أو شركة متخصصة في الأخطار (عادة شركة التأمين) وقيامها بتحمل أعباء الخطر مقابل قسط مستحق على كل نوع من أنواع الخطر.⁴

¹ عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة أولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص114.

² عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة أولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص25.

³ عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، مرجع سبق ذكره، ص 117.

⁴ محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص89.

1- التأمين من وسائل الأمان للمؤمن له:

يعد بث الأمان والطمأنينة في نفس المؤمن له من أهم وظائف التأمين حيث أنه يكفل للمؤمن له الأمان خاصة بعد أن أصبحت الحياة المعاصرة مليئة بالأخطار من جراء تقديم الحضارة ومن المسلم به أن المخاطر التي تحيط بالإنسان والكوارث التي تحيط به تشعره بالقلق والتردد فإذا ما أيقن أنه سيحصل على التأمين عادت الطمأنينة إلى نفسه وأقدم على مشروعاته أمناً فيها على نفسه وماله فتزيد كفاءته الإنتاجية ويتسع نطاق معاملاته.¹

2- التأمين يقوم بتجميع المدخرات:

يعتبر وسيلة لزيادة مدخرات الأفراد والحد من نشاطهم الاستهلاكي حيث بموجب عقد التأمين يلتزم الأفراد بدفع أقساط التأمين ويتكون من مجموع الأقساط التي يدفعها الأفراد رصيد ضخم من الأموال مما دفع معظم دول العالم للتدخل في كيفية استثمار شركات التأمين لهذه الأموال حفاظاً على حقوق المستأمنين وتحقيقاً لمصلحة الاقتصاد القومي.²

3- التأمين وسيلة من وسائل الائتمان:

يعتبر التأمين من وسائل تنشيط وتدعيم الائتمان على مستوى الدولة وذلك عن طريق توظيف أموال شركات التأمين في سندات التي تصدرها الدولة، وتغطية القروض العامة المساهمة في استثمارات المشروعات العامة مما يساعد على تنشيط الائتمان العام وازدهار الاقتصاد القومي أما بالنسبة للأفراد يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل عليه عملية الاقتراض.³

المطلب الرابع: عناصر التأمين

للتأمين عناصر وأسس يقوم عليها نذكرها في ما يلي:

1- طرفا التعاقد: وهما:

- المؤمن: شركة التأمين التي قبلت وتعهدت التعويض.

¹ محمود عبد الرحيم الديب، أحكام التأمين "دراسة عقد التأمين"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2010، ص 07.

² عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،

2008، ص 43.

- المؤمن له: الشخص الذي قام بالتأمين على الشيء موضوع التأمين والذي سيحصل على تعويض من الشركة في حال حدوث الخطر المؤمن ضده.¹
- 2- **عقد التأمين:** هو عقد بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض للمؤمن من الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هنا التعويض مالياً أو عينياً وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع أقساط التأمين.
- 3- **وثيقة التأمين (بوليصة التأمين):** هي المستندات التي تبرهن على وجود عقد التأمين وتحتوي على بيانات كاملة.²
- 4- **مبلغ التأمين:** هو المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقيق الخطر المؤمن ضده ، وهو يتناسب طردياً مع قسط التأمين أي كلما ارتفع القسط كلما كبر حجم المبلغ التأمين والعكس.
- 5- **مدة التأمين:** هي فترة سريان العقد والذي يتوقف عليها حساب القسط ويتناسب طردياً معها، حيث كلما طالت المدة كلما كبر القسط والعكس صحيح ولكن مع المعتاد أن تبرم عقود التأمين لسنة واحدة.³
- 6- **الخطر:** هو ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينهما بين احتمالات متعلقة بالأشخاص كالوفاة المرض العجز أو احتمالات متعلقة بالمتلكات كالحريق، تصادم، سرقة إلى غير ذلك من الأخطار.⁴
- 7- **قسط التأمين:** يعتبر قسط المقابل الذي يلتزم المؤمن له بدفعه من أجل تغطية الذي يأخذه المؤمن على عاتقه فهو عنصر جوهري في عقد التأمين لما له من أهمية كونه تعبير عن الخطر بقيمة مالية ويتكون من:
- 7-1- **القسط الصافي:** مقابل الخطر الذي يغطيه وتتوقف قيمته على درجة احتمال وقوعه وجسامة ما يقع من خسائر.
- 7-2- **علاوة القسط:** يسعى المؤمن دائماً إلى تحقيق ربح وذلك فإن علاوات القسط تحتوي على نفقات اكتتاب العقود ونفقات إدارة وضرائب وهامش الربح.

¹ محمد جودة ناصر، إدارة أعمال التأمين "بين النظرية والتطبيق"، طبعة أولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998، ص 60.

² أسامة عزمي سلام، نوري موسى الشقيري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 100.

³ محمد جودت، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁴ محمد رفيق المصري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

8- **المستفيد:** وهو الشخص الذي يعقد التأمين لصالحه حيث يحصل على مبلغ التأمين أو التعويض عند تحقيق الخطر المؤمن منه وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه وقد يكون شخص آخر مثل أن يؤمن صاحب العمل على عماله ضد إصابات العمل فالمؤمن له في هذه العقود يكون صاحب العمل، بينما يكون المستفيدون هم العمال.¹

المطلب الخامس: أسس التأمين

يقوم التأمين على أساس معينة أهمها:

1- التعاون:

يقوم التأمين على أساس التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر وتجمعهم الرغبة في مواجهته، فهو يساهم في توزيع عبء المخاطر بينهم بتحمل كل واحد منهم جزء منها. والتعاون يسمح كذلك للمؤمن بالوفاء بالتزاماته عن طريق الرصيد المشترك المكون من مجموع الأقساط المحصلة، وبنفس الوقت يطمئن المؤمن له في الحصول على مبالغ التأمين عند وصول أجل استحقاقه.

وتختلف درجة وضوح التعاون باختلاف شكل الهيئة التي تمارس التأمين فنجدده واضحاً في شركات التأمين ذات الطابع التعاوني أين يقوم الأعضاء بدور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت والمبالغ المخصصة لمعالجة الأضرار وتقسّم على الجميع، أما الشركات المساهمة لا تظهر التعاون في شكل جلي لأن الشركة تهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى والمجموع المؤمن لهم مستقلين عن بعضهم البعض، فإذا قام شخص بعملية منفردة لتغطية خطر معين لا تعتبر هذه العملية تأميناً وأن ترتب عنها انتقال عبء المخاطر في أحد المتعاقدين إلى الآخر، ذلك أن تلك العملية لم تحقق الأمان الذي يكفله التأمين بمعناه.²

2- قانون الأعداد الكبيرة وحساب الاحتمالات:

يلجأ المؤمن من خلال تنظيم التعاون بين عدد من المؤمن لهم إلى حساب الاحتمالات التي تحقق الأخطار المؤمن عليها أو بعبارة أخرى تحديد عدد الفرص التي يمكن للخطر أن يحدث فيها وبالتالي يمكن حساب وتيرة الحوادث ومتوسط مبالغها مسبقاً لأن الصدفة مرتبطة بقانون الأعداد الكبيرة.

¹ عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص31.

² سامية معروز، قرار إعادة التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005/2006، ص16.

وحتى يكون حساب الاحتمالات قريبا من الدقة، لابد من وجود عدد كبير من الأخطار المؤمن عليها ومن المؤمن لهم مما يجعل المؤمن على دراية ومعرفة لدرجة احتمال وقوع الأخطار فتبعد بذلك عملية التأمين عن عاملي الصدفة والحظ وعن فكري الرهان والمقامرة وبذلك يستطيع حساب الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم وتحديد حجم التعويضات التي تستوجبها تغطية الأضرار.

3- إجراء المقاصة بين الأخطار:

يستند المؤمن في تنظيمه للتعاون بين المؤمن لهم على توزيع عبئ الأخطار والخسائر عليهم، وهذا اعتمادا على الأقساط التي يدفعونها والتي تكون الرصيد المشترك، وكذلك إجراء المقاصة بين المخاطر التي تحقق فعلا والتي لم تحقق، وكما رأينا سابقا فإنه حسب قانون الأعداد الكبيرة، يجب أن يتم الجمع بين أكبر عدد ممكن من الأخطار حتى يكون الرصيد المشترك كافيا للوفاء بالتعويضات¹، ولن يستطيع المؤمن إجراء المقاصة بين مختلف الأخطار إلا إذا توفرت هذه الأخطار المؤمن منها على الشروط التالية:²

- أن يكون الخطر متفرقا فلا يجتمع وقوعه في وقت واحد.
- أن يكون الخطر متماثلا متجانسا في طبيعته فلا يمكن أن تجرى المقاصة من أخطار متباينة في الطبيعة لأنه لا يمكن جمعها في جدول إحصاء واحد وإنما يكون التأمين مستقلا يكون له جدول خاص به.
- أن يكون الخطر منتظم الوقوع إلى درجة مألوفة فلا يكون نادرا ولا من الكثرة بحيث يكلف التأمين عنه ثمنا باهظا.
- أن تلاحظ مدة تأمين، حيث تعتبر المدة عاملا من عوامل تناسق الأخطار وقيمتها.

¹ سليمة طبائبية، بور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيح 1، 2013/2014، ص 08.

² كمال محمود جبراء، التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 17.

المبحث الثاني: ماهية عقد التأمين

تحدثنا في المبحث الأول عن التأمين وأسسه أما الآن سنتحدث في الأداة اللازمة لإتمام عملية التأمين والتي تتمثل في عقد التأمين والذي يبرز مجموعة من الخصائص والمبادئ القانونية الضرورية لصلاحيته.

وقد يتم إبرام عقد التأمين مباشرة بين المؤمن الذي يعتبر شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم وكل طرف في عقد التأمين تترتب عليه مجموعة من الالتزامات.

المطلب الأول: تعريف عقد التأمين

عرفته المادة 619 من القانون المدني الجزائري أنه "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."¹

وذهبت المادة 2 من الأمر 95-07 الصادرة في جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات 06-04- المؤرخ في 20-02-2006 الذي جاء فيه: "إضافة الأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة يمكن تقدير الأداء عينا في تأمينات المساعدة والمركبات البرية ذات المحرك.

المطلب الثاني: خصائص عقد التأمين

1- عقد احتمالي (الغرر): هو العقد الذي لا يستطيع فيه كل المتعاقدين تحديدها يحصل عليه من المنفعة وقت التعاقد وهي لا تحدد إلا فيما بعد تبعا لوقوع أمر غير محقق ولكي يعتبر عقد التأمين عقدا احتماليا يجب أن يظهر فيه عنصر المضاربة أي أن يكون أحد الطرفين خاسر والآخر مستفيد فإذا نظرنا إليه من هذه الزاوية سنرى أن المؤمن له سيخسر مبلغ القسط في حالة عدم وقوع الخطر وأنه سيستفيد عن طريق تعويضه في خسارته واستلامه لمبلغ التأمين من قبل المؤمن في حالة وقوع الخطر والأمر كذلك بالنسبة لهذا الأخير فإما أن يربح مبلغ القسط في حالة عدم حدوث الخطر وإما أن يخسر بدفع مبلغ التأمين أو التعويض المؤمن له في حالة وقوع الخطر.

¹ راجع القانون 06-04 المؤرخ في 20-02-2006 المكمل والمتم للأمر 95/07 ج ر، عدد 15 المؤرخ في 12-03-2006، ص 03.

2- **عقد رضائي:** عبارة عن اتفاق بين طرفين الأول فيه هو المؤمن والثاني هو المؤمن له ويتم انعقاد العقد بإيجاب يصدر من أحدهما وقبول من الآخر.¹

3- **عقد لزمي:** بما أن عقد التأمين يعقد لمدة محددة فعلى كل طرف أن يؤدي التزاماته خلال المدة المعينة فعلى المؤمن أن يلتزم خلال فترة العقد بتحمل الخطر المؤمن منه بدءاً من تاريخ معين وإلى نهاية تاريخ معين وأيضاً بالمقابل يلتزم المؤمن له في ذات المدة بدفع الأقساط في مواعيدها.²

4- **عقد تعويضي (معاوضة):** هو العقد الذي يأخذ فيه كل الطرفين المتعاقدين مقابلاً لما يعطي، ويعطي مقابلاً لما يأخذ فالمؤمن يأخذ مقابلاً يتمثل في أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له وكذلك المؤمن له يأخذ مقابلاً لما دفعه من أقساط التأمين وهو مبلغ التعويضي في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده وقد يقال أن المؤمن له لا يأخذ مقابلاً لما يعطي في حالة عدم تحقق الخطر حيث أن المؤمن له في خطير دفع أقساط التأمين ليس هو مبلغ التأمين بالذات ولكن المقابل هو تحمل المؤمن لنتيجة الخطر المؤمن منه سواء تحقيق الخطر أم لم يتحقق.³

5- **عقد ملزم:** هو عقد ملزم للجانبين ينشأ عنه التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين، فعقد التأمين ينشأ التزامات متقابلة لكل من الطرفين (المؤمن والمؤمن له) حيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين حسب الاتفاق الزمني المتفق عليه عند التعاقد (قسط وحيد صافي، قسط شهري وقسط سنوي)، وبالمقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حالة وقوع خطر المؤمن منه والمبين في العقد.

6- **عقد إذعان:** هو العقد الذي يكون فيه أحد الطرفين العقد أقوى من الآخر فالخاصية المميزة لهذه العقود هي إنفراد أحد المتعاقدين بوضع الشروط التعاقد وتحديد مضمونه بحيث لا يكون أمام الآخر إذا ما أراد التعاقد إلا أن يقبل ويخضع لهذه الشروط المعدة سلفاً دون أن يكون له الحق في مناقشتها أو دون جدوى من وراء هذه المناقشة فغالب ما يكون المؤمن هو الجانب القوي ليس على المؤمن له إلا القبول بشروطه وهذه الشروط أغلبها مطبوعة وتعلن للناس كافة.⁴

¹ أحمد أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² سمر عبد القادر عساف، النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية (المدنية)، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 37-44.

³ يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 37.

⁴ طارق قندوز، الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 81.

المطلب الثالث: مراحل إبرام عقد التأمين

يمر إبرام عقد التأمين بجملة من المراحل هي:

1- طلب التأمين: عندما يرغب شخص ما في الحصول على التأمين ضد الخطر من الأخطار يتقدم إلى شركة التأمين مباشرة أو الوسيط المتمثل لها، يتحصل على طلب تأمين في شكل استمارة تقدم من المؤمن وتحتوي على البيانات اللازمة والخاصة بطلب التأمين مثلا: الخطر المراد تأمينه، قيمة الشيء المطلوب تأمينه، مقدار القسط، والهدف منها هو تعريف المؤمن على طبيعة العملية المعروضة عليها، وكذا العناصر المتعلقة بها، بعدها يقوم الطالب التأمين بالتوقيع على الطلب ويسعى المؤمن بعدها إلى التحقق من البيانات المقدمة من أجل إصدار موافقتها أم لا. وتجدر الإشارة إلى أنها إذا أشتمل طلب التأمين على العناصر الأساسية (الخطر، القسط، المبلغ)، وتوقيع كل من المؤمن والمؤمن له يعتبر العقد نافدا منذ تاريخ التوقيع أي يعتبر ردا بقبول الشركة لإبرام عقد التأمين أما إذا احتوى الطلب على معلومات تخص العملية المراد الاتفاق عليها هو لا يعتبر عقدا طالما لم يقبل المؤمن بتغطية الخطر المطلوب تغطيته.¹

2- مذكرة التغطية: قد يتطلب نظام تسيير شركة التأمين فترة من الوقت حتى يكون عقد التأمين جاهزا، ولتفادي سلبيات الانتظار يتم إصدار وثيقة مؤقتة تدعى بمذكرة التغطية باتفاق بين الطرفين، وتعد الوثيقة دليل إثبات مؤقت للعقد النهائي إلى حين تحرير الوثيقة النهائية فهي تتضمن الخطر لمدة محددة ومقابل القسط معين بانتظار قبول أو رفض المؤمن، إذا لم يرد المؤمن إجابته بقبول الخطر فهو يتكفل بتغطيه بصفة مؤقتة خلال فترة محددة بالوثيقة، وعليه تعتبر وثيقة مستقلة في عقد التأمين، فإذا انتهت مدة مذكرة التغطية ولم يتلقي المؤمن له إجابة بالقبول ووقع الخطر المترقب فالمؤمن لا يتدخل بضمانه، وعادة تصدر مذكرة التغطية بالحالات التي يكون فيها طالب التأمين متسراعا في الحصول على تغطية تأمينية مثل: تأمينات سيارات ولا تصدر هذه الوثيقة في حالة تأمينات الأشخاص، لأنه في التأمين على الحياة يقدم طلب التأمين مرفقا بقسط التأمين.

3- وثيقة التأمين: عبارة عن مستند يشمل على صحة سريان عقد التأمين ويمكن أن يكون قطعة من الورق مكتوبة باليد أو مطبوعة، ويتم إصدارها من طرف المؤمن وتشمل على شروط عامة لا تختلف من وثيقة لأخرى وشروط خاصة بكل عقد على حدا وتصدر وثيقة باللغة العربية وإلى جانبها اللغة الأجنبية هذه الشروط هي:

¹ سامية معروز، مرجع سبق ذكره، ص44.

3-1- أسماء المتعاقدين: يذكر اسم المؤمن له، مهنته، مكان إقامته، وفي حالة التأمين على الحياة يذكر تاريخ ولادة المؤمن له أو المستفيد.

3-2- الشيء أو الشخص المؤمن عليه: يختلف ذلك حسب نوع التأمين مطبق، إذا كان تأميناً من الأضرار أو على الأشخاص.

3-3- نوع الأخطار المضمونة: يذكر بوثيقة التأمين نوع الخطر المؤمن منه، إذا كان خطر سرقة، حريق، عجز ومرض.

3-4- تاريخ توقيع وسريان العقد: تقصد به بدء سريان العقد وانتهائه، وهذا من أجل تحديد المخاطر التي يشملها العقد بعد بدء نفاذه.

3-5- القسط أو الاشتراك: هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن، ويسعى اشتراكاً بحالة تأمين التعاوني.

4- ملحق الوثيقة: كل التعديلات الحاصلة بعقد التأمين توضع في شروط بملحق يحمل توقيع الطرفين، فإذا أراد أحد أطراف العقد التأمين إجراء تغييرات فليس من الضروري إصدار وثيقة جديدة بل إصدار ملحق، وقد تتعلق هذه التعديلات بزيادة مبلغ التأمين، قسط وإضافة خطر جديد أو تقاقمه ومدة التأمين... ويصبح الملحق جزءاً من الوثيقة الأصلية، ويسري عليها من أحكام موضوعية وشكلية.

5- إلغاء عقد التأمين:

5-1- إلغاء مع نهاية المدة: الأصل الذي ينتهي عقد التأمين، وذلك بانتهاء المدة المحددة له وعدم تدخل أحد طرفي العقد لتطبيق التجديد الضمني له.

5-2- إلغاء قبل نهاية المدة: يمكن أن ينتهي عقد التأمين قبل وصول المدة المحددة له، وذلك لأسباب متعددة ترجع إلى المؤمن أو المؤمن له.¹

المطلب الرابع: أركان عقد التأمين

يقوم عقد التأمين على مجموعة من الأركان هي:

1- الرضا: يعد الرضا في نظر بعض الفقهاء الركن الأساسي للعقد وهو يفيد تلاقي إرادة المؤمن له من جهة وإرادة المؤمن من جهة ثانية بطريقة الإيجاب والقبول، من أجل إبرام عقد التأمين على

¹ سامية معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المخاطر ليتم تحديد بمقتضاها التزامات كل من المؤمن والمؤمن له، ويمر عادة إبرام عقد التأمين من الناحية العملية بعدة مراحل ولكي يكون صحيحا يجب أن تتوفر الأهلية القانونية للجانبين وأن تكون الإرادة غير مشوبة بعيب من عيوب الرضا (الإكراه، الغلط، التدليس، الاستغلال).

2- المحل: يتمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الرزاق السنموري إن عناصر التأمين ثلاثة يعتبر القسط هو المحل التزام المؤمن له، ويعتبر المبلغ التأمين هو محل التزام المؤمن، أما الخطر وهو أهم هذه العناصر فهو محل التزام كل من المؤمن له والمؤمن، فالمؤمن له يلتزم بدفع أقساط التأمين ليؤمن على نفسه من المخاطر والمؤمن يلتزم بدفع مبلغ التأمين لتأمين المؤمن له من الخطر، إذن هو من وراء القسط والمبلغ التأمين هو القياس الذي يقاس به كلا منهما.¹

3- السبب: السبب بشكل عام قد يكون حول الغرض المباشر الذي يدفع بالتعاقد إلى إبرام العقد وهذا ما يسمى في بعض النظريات بالسبب القصدي²، إذن فالسبب هو الدافع على التعاقد أي الباعث الذي يلعب الدور الأساسي في عمل الشخص على التعاقد، وعليه فالسبب في عقد التأمين هو الباعث الذي دفع المؤمن له والمؤمن لإجراء عقد التأمين، فالمؤمن له يسعى من وراء عقد التأمين الحصول على ضمان من المؤمن بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به جراء وقوع الخطر المؤمن ضده، وهذا هو التزام المؤمن، والمؤمن ينبغي عندما يقبل بتحمل الخطر وإجراء التأمين الحصول على قسط التأمين الذي سيدفعه له المؤمن له وهذا هو الالتزام المؤمن له.³

¹ مصطفى بناي، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل اصطلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص59.

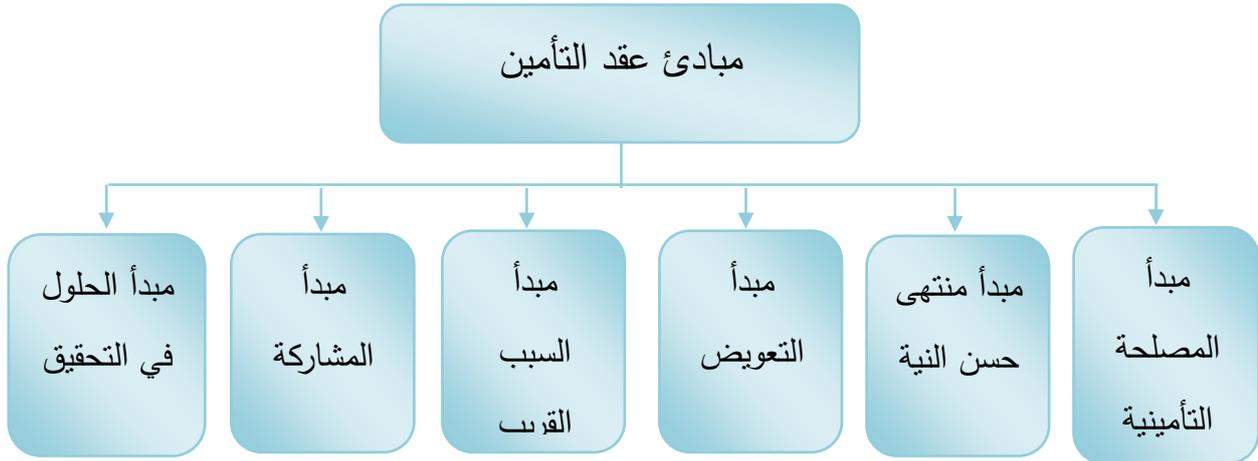
² مصطفى بناي، المرجع نفسه، ص60.

³ يوسف عجم الطانفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص71.

المطلب الخامس: مبادئ عقد التأمين

يقوم عقد التأمين على مبادئ تميزه عن غيره من العقود سنتناولها فيما يلي:

الشكل رقم 01: مبادئ عقد التأمين



المصدر: سالم رشدي سيد، مرجع سبق ذكره.

1- مبدأ المصلحة التأمينية:

وينص هذا المبدأ على ضرورة أن يلحق بالمؤمن له خسارة إذا تحقق الخطر المؤمن ضده وإلا فلا محل للتأمين يقال أن الشخص مصلحته تأمينية في الشيء موضوع التأمين عندما يعود بمنفعة مادية نتيجة بقاءه على ما هو عليه ويلحق به خسارة من جراء تحقق حادث معين له.

فالمصلحة التأمينية تحدد من لهم الحق في التقدم لشراء عقد التأمين وتشتترط قيم شروطا معينة وبذلك تبتعد عن عملية التأمين الأخطار الشخصية الممتدة، وتلك التي تنشأ عن إهمال المؤمن له واستهتار لمجرد شراء العقد.

2- مبدأ منتهى حسن النية: حسن النية بأنه يجب على كل طرف من طرفي العقد أن يدلي إلى طرف الآخر بجميع الحقائق أو الأمور الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن ضده من ناحية، والحقائق المتعلقة بالعقد وشروطه وبياناته من ناحية أخرى.¹

ويقصد بالبيانات والحقائق الجوهرية تلك المعلومات التي يتوجب على طالب التأمين أن يكشفها لشركة التأمين حتى ولم تستفسر عنها هذه الأخيرة من منطلق حسن النية التي على

¹ سالم راشدي سيد، مرجع سبق ذكره، ص60.

أساسها يكون قرار الشركة بقبولها التأمين أو رفضه، ويؤثر أيضا في تقديرها لقيمة قسط التأمين الواجب دفعه.¹

3- مبدأ التعويض: إن كلمة التعويض تعني قيمة المستحقة للمؤمن له نتيجة الأضرار المترتبة على وقوع الخطر المؤمن ضده، وينص هذا المبدأ على أن تكون قيمته التعويض المقدمة للمؤمن له قدر ما لحقه من خسائر عند تحقيق خطر المؤمن ضده، وهذا من أجل منع المؤمن له من المغامرة على وقوع الخطر أو افتعاله حيث تخضع لهذا للمبدأ جميع، عقود التأمين على الممتلكات بينما لا تخضع له عقود التأمين على حياة.²

4- مبدأ السبب القريب: يلتزم المؤمن بدفع التعويض إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب والذي يولد سلسلة من الحوادث المتصلة التي تؤدي في النهاية إلى وقوع خسارة دون تدخل في مؤثر خارجي مستقل، وترد هنا ملاحظة أن المقصود بالقريب ليس الزمان ولكن القرب في السبب عليه فسبب القرب هو السبب الفعال لوقوع الخسائر.

5- مبدأ المشاركة: هو نتيجة حتمية لمبدأ التعويض حيث يقتضي هذا المبدأ على أن يقوم المؤمن له بالتأمين على نفس الشيء موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن واحد في نفس الوقت، بحيث تشترك مجموعة من المؤمنين في تحمل الخسارة نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده، وبذلك يكون مجموع ما يحصل عليه المؤمن له من جميع المؤمنين لا يزيد عن مقدار الخسارة التي حدثت فعلا.³

6- مبدأ الحلول في التحقيق: يقصد بالحلول هو أن يحل المؤمن محل المؤمن له في مقاضاة متسبب الضرر عندما تتحقق مسؤولية التقصير، والمقصود بتسبب الضرر كل أجنبي عن عقد التأمين (طرف ثالث) يتسبب في إحداث الخطر المؤمن ضده، أي هذا المبدأ لا يطبق في جميع أنواع التأمين، وإنما في الحالات التي يكون فيها متسبب الضرر وبعبارة أخرى يتولد هذا المبدأ عندما يتولد حق المتضرر في الرجوع إلى شخص معين.⁴

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² سالم رشدي سيد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

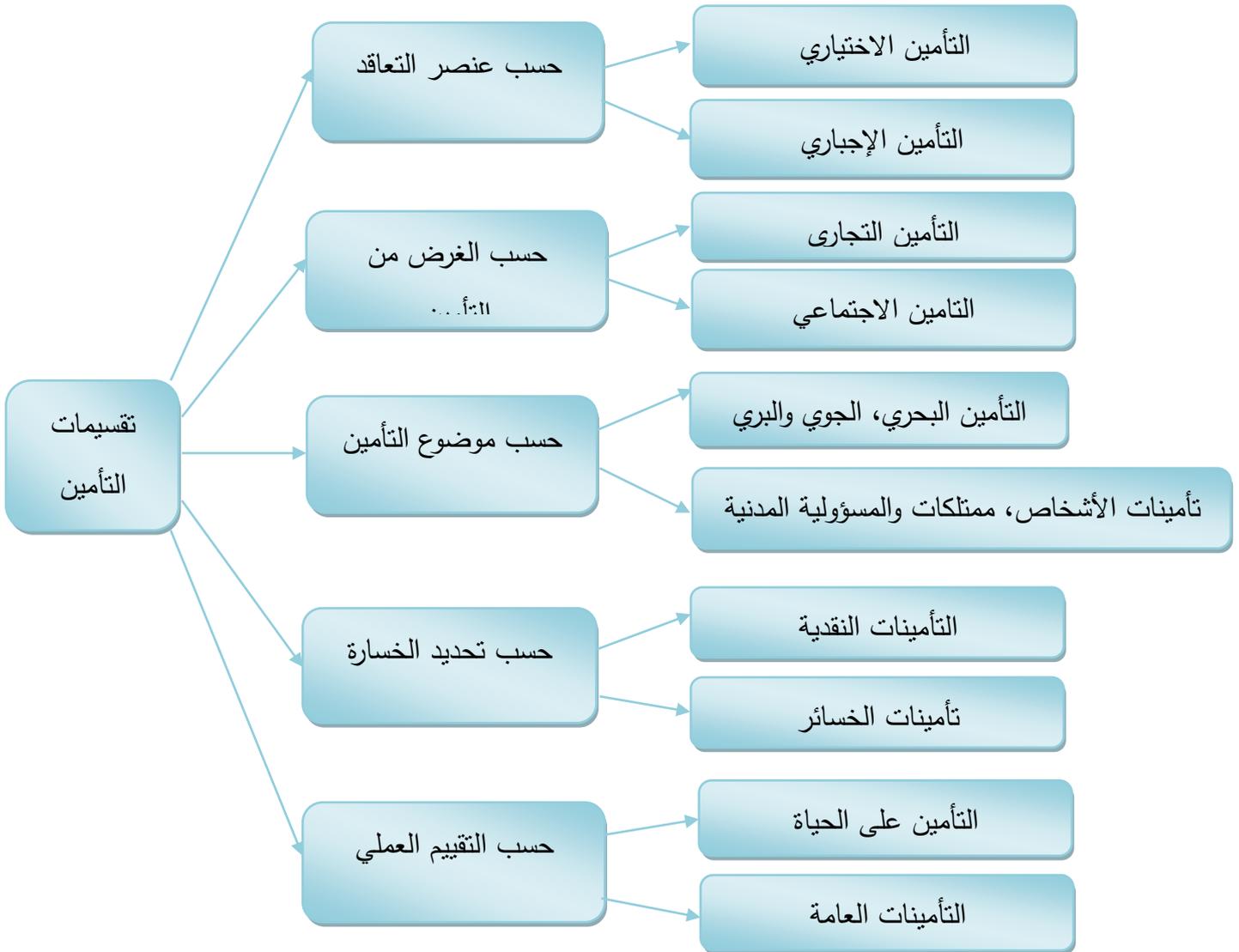
³ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁴ يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المبحث الثالث: تقسيمات التأمين

أصبحت التأمينات ميدانا، تطبيقاته غير محدودة إذ تمس كل نواحي حياة الفرد والمؤسسة، مع ذلك فقد وصلت اجتهادات المختصين إلى وضع تصنيفات لهذا العالم الواسع، وإن اختلفت باختلاف الرؤية أو التخصص، لهذا قسمت إلى عدة فروع وسنلقي الضوء في هذا الإطار على مختلف هذه التقسيمات بالتفصيل والمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: تقسيمات التأمين



المصدر: إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين التجاري، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، 2009.

المطلب الأول: حسب عنصر التعاقد

يمكن تقسيم التأمين إلى عنصرين:

1- التأمين الاختياري: يشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لا بد أن تتوفر هنا الحرية الاختيارية كأساس للتعاقد بين شركة التأمين والفرد أو المنشأة، وتشمل كافة فروع وأنواع التأمين التي يتوافر لها لأساس السابق مثل تأمين السيارات، الحريق والمسؤولية المدنية، ويطلق على هذا النوع من التأمينات الاختياري أو التأمين الخاص.

2- التأمين الإجباري: يشمل كل أنواع التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد والمنشأة أو تلزمهم بالتعاقد عليها، وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة في المجتمع أي أن عنصر الإجبار أو الالتزام من قبل الدولة هو أساس التعاقد، ويشمل هذا النوع كافة فروع التأمين الاجتماعي (المرض، العجز، الشيخوخة، البطالة، إصابات العمل) وبمعنى فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين على السيارات.¹

المطلب الثاني: حسب الغرض من التأمين

يمكن تقسيمه إلى:

1- التأمين التجاري: يقوم هذا التأمين على أساس تجاري أو بغرض تحقيق الربح وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمينات شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكنتاب، حيث يتم حساب القسط هنا حتى يغطي خطر المؤمن منه، بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية، ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات.

2- التأمين الاجتماعي: ويقوم هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح، ولكن يهدف إلى حماية طبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منه، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا وغالب ما تقوم بتنفيذه الهيئات الحكومية.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين التجاري، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، 2009، ص 55.

3- **التأمين التبادلي:** يقوم هذا التأمين على أساس تعاوني، ومن ثم لا يكون الغرض منه هو تحقيق الربح ولكن توفير التغطية التأمينية لأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين هيئات التأمين التبادلي الجمعيات التعاونية للتأمين وصندوق التأمين الخاصة.¹

المطلب الثالث: حسب موضوع التأمين

هناك من يقسم التأمين حسب الموضوع إلى: تأمين بحري وجوي وبري، وهناك من يرى أن تقسيم التأمين حسب الموضوع يعود إلى: تأمينات الأشخاص، تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية.

الفرع الأول: التقسيم من ناحية تأمين بحري، تأمين بري

1- **التأمين البحري:** ويقصد به التأمين الذي يهدف إلى تغطية النقل البحري سواء في تلك المخاطر التي قد تلحق بالسفينة، أو التي تهدد البضائع وتلفها.²

1-1- **التأمين على السفينة:** السفينة من الأموال التي يجوز أن يرد التأمين عليها، ولا يقتصر التأمين على جسم السفينة فقط، بل يمتد ليشمل ملحقاتها اللازمة لاستغلالها ويدخل تحت مفهوم الملحقات كل ما هو ضروري لاستثمار السفينة، فهي تشمل أجهزة السفينة تجهيزاتها، الأغذية، الوقود، أجرة البحارة وكل النفقات.

ويجوز التأمين على السفينة وهي في طور الإنشاء (في المصنع)، ويضمن المؤمن في هذه الحالة المخاطر التي تتعرض لها السفينة عن الحريق ومخاطر إنزال السفينة في البحر.

1-2- **التأمين على البضائع:** يقصد البضائع التي تم شحنها على متن السفينة لمصلحة الشاحن.³

2- **التأمين الجوي:** ظهر بظهور الطائرات ويهدف إلى تغطية الخسائر التي تتعرض لها أو تحدث لها المركبات الهوائية أو حمولتها وركاب وبضائع أثناء رحلاتها أو توقفها في المطار، ومن بين هذه الأخطار: السرقة، التلغ، التفريغ والفقدان.⁴

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضاته**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 18.

² محمد الصديق العباسي، **النظام القانوني لعقود التأمين**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في حقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة بسكرة، 2017، ص 13.

³ جمال الدين مكناس، محمد سامر، عاشور، **الإجازة في الحقوق**، منشورات الجامعية الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 166.

⁴ طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 145.

3- **التأمين البري:** يهدف عقد التأمين البري إلى تغطية المخاطر التي تهدد الأشخاص أو الممتلكات برا.¹

الفرع الثاني: التقسيم من ناحية أخرى التأمينات الأشخاص، تأمينات الممتلكات، تأمينات المسؤولية المدنية

1- **تأمينات الأشخاص:** تشمل الأخطار التي يتعرض لها الشخص مباشرة وهي:²

- تأمين المرض وخطر المؤمن منه هنا المرض.
- تأمين البطالة وخطر المؤمن منه هنا هو البطالة.
- تأمين الشيخوخة وخطر المؤمن منه هنا هو بلوغ الشيخوخة.
- تأمين الوفاة وخطر المؤمن منه هنا هو خطر الوفاة في سن مبكرة.
- تأمين الحوادث الشخصية وخطر المؤمن منه هنا هو خطر الإصابة بحادث شخصين، المؤمن يلتزم بدفع التعويض في حالة تحقيق خطر يمس بالشخص المؤمن له، ومن ذلك يمكن القول أن موضوع التأمين هو شخص مؤمن له.³

2- **تأمينات الممتلكات:** تشمل المخاطر التي تصيب الممتلكات مثل:

- تأمين الحريق، السرقة، والزلازل.
 - تأمين التلف أو فقدان سيارة وخطر المؤمن هنا هو خطر يصيب السيارة.
- في هذه النوع من التأمينات، المؤمن يلتزم بتعويض المؤمن له في الخسائر التي تتعرض لها ثروته، ومن ذلك يمكن القول أن موضوع التأمين هنا هو ممتلكات المؤمن له من منقول أو العقار.

¹ محمد الصديق عباسي، مرجع سبق ذكره، ص16.

² محمد حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص39.

³ أمال هبور، التأمين: دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2013، ص47.

3- **تأمينات المسؤولية المدنية:** موضوع التأمين هو مسؤولية المؤمن له عن ما قد يتسبب فيه من أضرار للغير سواء كانت جسمية أو مادية.¹

مثل: تأمين المسؤولية لأصحاب الطائرات، السفن، العمارات وأصحاب المهن الحرة.²

المطلب الرابع: من حيث طريقة تحديد الخسارة

1- **التأمينات النقدية:** تشمل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة قياس الأخطار كونها أخطار معنوية يتفق مقدما على المبلغ التعويضي المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا، ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين ومن الجدير بالذكر إن هذا النوع من التأمينات لا ينطبق عليه بعض المبادئ العامة للتأمين مثل: مبدأ التعويض أو مبدأ المشاركة أو مبدأ الحلول في الحقوق، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها هذا الاعتبار.

2- **تأمينات الخسائر:** تشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل تقدير الخسائر المادية الفعلية الناتجة عنها عند تحقيق مسببات الأخطار المؤمن منها، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية ويحد أقصى مبلغ التأمين المحددة في وثيقة التأمين.³

المطلب الخامس: حسب التقسيم العملي

1- **تأمينات الحياة:** وتشمل كافة عمليات التأمين التي يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بحياة ووفاء المؤمن له. هذا النوع من التأمينات يبرم بين صاحب بوليصة التأمين وشركة التأمين حيث يقوم صاحب البوليصة بدفع مبلغ من المال على شكل أقساط شهرية أو دفعة واحدة ويحدد في العقد مدة سريان العقد، بالمقابل تقوم الشركة بدفع مبلغ معين من المال في حالة وفاة صاحب البوليصة إلى ورثته.⁴

2- **التأمينات العامة:** تندرج ضمن هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف التأمينات الحياة وفيما يلي نذكر منها:

1-2- **تأمين الحوادث الشخصية:** يتم دفع مبلغ نقدي للمستفيد في حالة وفاة المؤمن له بسبب حادث يقع له، أو دفع مبالغ نقدية للمؤمن له في حالة إذ أدى هذا الحادث إلى عجزه كلياً أو جزئياً.

¹ أمال هبور، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² محمد أحمد أبو زيد، مبادئ التأمين، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2010، ص 48.

³ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ كمال محمود جبرا، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2-2- التأمين على وسائل النقل: يتلخص تأمين وسائل النقل في تأمين السيارات، تأمين القطارات، تأمين السفن، تأمين الطائرات، وتأمين الأقمار الصناعية والسفن الفضائية.

2-3- تأمين ضد خطر السطو: يهدف لتعويض الخسائر المادية التي تلحق بممتلكات مؤمن له سواء كان فرداً أو منشأة بسبب السطو أو سرقة مثل: النقود منقولة، ممتلكات شخصية للأفراد.

2-4- التأمين ضد الحريق: يتضمن تعويض المؤمن له عن الأضرار التي تلحق بممتلكاته جراء تحقق خطر الحريق.¹

2-5- التأمين على الصحة: عادة ما تلجأ شركات التأمين إلى إدخال التأمين الصحي ضمن التأمينات العامة، وعادة ما يعني هنا تعويض المصاب بمرض أو علة ودخوله للمستشفى.

2-6- التأمين على البطالة: يتم بصورة تأمين جماعي في طريق استقطاع المؤمن له (رب العمل) في القطاع الأهلي أو العام جزء من مرتب العامل أو الموظف كقسط، ويساهم رب العمل بجزء آخر وتساهم الدولة بجزء، وتعتبر هذه الأجزاء مكونة الأساس التعويضي بحالة العطل في العمل لأسباب معينة تطبق هذه التأمينات في الدول المتقدمة، وتفقر الدول النامية إلى مثل هذا النوع من التأمينات.²

¹ أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² محمد حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 127.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين أن التأمين هو أحد الضمانات الأساسية التي يركز عليها الشخص سواء كان طبيعياً أو معنوياً، حتى يتسنى له القيام بنشاطه على أحسن وجه والإقلال من الأخطار التي بإمكانها الإضرار به سواء في شخصه أو ماله.

فالتأمين هو عمل لا بد من الخضوع له حتى يكون درعاً واقياً أو مخففاً للأخطار والأعباء المختلفة التي تصيب المؤمن أثناء القيام بنشاطه من خلال لعبه دور مهم وأساسي في حماية الأفراد والمنشآت وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها، وذلك بتقليص الخسارة المحتملة تحققها هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على بناء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال ما يقدمه من الأمان والراحة للمؤمن له، مما يؤدي إلى رفع روح المعنوية وزيادة كفاءة الإنتاجية.

فالتأمين واقع عملي لا بد من الخضوع له، قد أكد المشرع على لزاميته حفاظاً على الفرد وممتلكاته التي تكون دائماً معرضة للأخطار أو التلف.

الفصل الثاني:

الأداء المالي في أسواق

التأمينات

تمهيد:

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترمو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي تروجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها فلا يمكن معرفة ما حققته إلا عن طريق تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

1- الأداء من وجهة الإدارة:

تهدف إدارة المؤسسة وهي تؤدي وظيفتها إلى تحقيق الخطط والاستراتيجيات التي تتماشى ومصالح الأطراف الأساسية في المؤسسة كالملاك، الإدارة المقرضين، المجتمع ... الخ حيث يسعى كل طرف في المؤسسة إلى تحقيق أهدافه بالقدر الذي يعظم المنفعة الموجودة، كذلك أن إدارة المؤسسة بمثابة الجهاز العصبي أو القلب النابض الذي يجمع مختلف الأطراف باختلاف أهدافهم واستراتيجهم، فهل بإمكان القلب النابض تحقيق الهدف الأمثل؟

ويعرف الأداء من وجهة نظر الإدارة على أن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسين، مدى قدرة الأصل الاقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها.

2- الأداء من وجهة نظر الملاك:

يعد الملاك أهم طرف رئيسي في المؤسسة ويعرفون بأصحاب المصلحة الرئيسية في استمرارية وبقاء المؤسسة الأمر الذي يدعو إلى ملائمة أهداف الإدارة مع الأهداف الذي يصبو إليها الملاك وباعتبار الإدارة الجهاز الذي يتخذ وتبني القرارات المالية المهمة في حياة المؤسسة فمن البديهي أن تؤثر هذه القرارات حتما بشكل أو بآخر في مصالح الملاك وعليه يرى الملاك أن تكون القرارات المستهدفة تصبوا إلى حماية أملاكهم نحو بر الأمان.

كما يعتبر الربح المصطلح البارز في تقييم الأداء من منظور الملاك لذا ضلت الكشوفات المالية مصدرا هاما للمعلومات المحاسبية التي تزود الملاك والمقترضين بمدى سلامة المركز المالي أولا.¹

¹ محمد سعيد اوكيل، قراءة في الشفافية والأداء في عالم متغير، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أيام 28-29-30 جوان، فندق الأوراسي (اقتباس).

3- مفهوم الأداء حسب مبدأ تقييم المؤسسة:

يرى بعض المهتمين أن الأداء هو: تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذ لم يؤخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.¹

المطلب الثاني: معايير الأداء

وفرت المعايير الدولية لنشر الأداء اقتراب بين المفهوم الأوروبي والأمريكي لقياس الأداء حيث تم نشرها لأول مرة (بالإنجليزية) سنة 1999 ودخلت حيز التطبيق في 1 جانفي 2000. تهدف هذه المعايير إلى توحيد وتجميع رؤى الأسواق العالمية، ورفع وتيرة الأصول المسيرة من طرف المختصين، في ضل تباين طرق حساب وتقنيات تسيير الأداء من سوق إلى آخر ومن بلد إلى آخر، وتفيد هذه المعايير كلا من الطرفين المستثمرين والمختصين بغية التقليل من وحدة المنافسة، خاصة الامتياز، المقارنة المباشرة لأداء المسيرين وتتلخص معايير GIPS في خمس نقاط:

- 1- المعطيات الأساسية: حيث أن طبيعة ونوعية ومدى حداثة المعلومات تؤدي دورا هاما في قياس الأداء مع تقييم أصول المؤسسة بالقيمة السوقية بدلا من القيمة التاريخية.
- 2- طريقة وأسلوب الحساب.
- 3- بناء المركبات.
- 4- المعلومات الإضافية.
- 5- تحليل النتائج.²

¹ خديجة دزايت ومعطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

المطلب الثالث: أسباب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء المالي

سنذكر أهم أسباب تباين المقاربات في تحديد مفهوم الأداء وتتمثل في:

اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

تباين نسبياً رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الأداء المالي، نظر لتباين وجهات نظر حول تحديد الوظيفة المالية من أساسها¹، فبعض التعاريف أسندت الوظيفة المالية إلى قرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات والخطط، الأهداف السياسات المالية... الخ، والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى سببه تباين وجهات نظر المهتمين فهناك "الجماعة النقدية" حيث تنسب للوظيفة المالية.

1- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية "فإنه للوظيفة المالية الكلاسيكية" في المؤسسة دوراً المزود بالأموال وتسييرها وتعرف باسم "مالية المؤسسة" وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفته الربح في ضل مستقبل مؤكد الحدوث.

لكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتظليل للمعلوماتي فضلاً عن التحديات التي تواجهها المؤسسة ازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير مباشر.

والملفت لنظر أيضاً، المتغيرات الإقليمية والعالمية والاتجاهات الاقتصادية الحاكمة، حيث تعكس مفهوماً وفكراً جديداً للوظيفة المالية وباقي الوظائف في المؤسسات.

وخلال الفترة الممتدة 1950 إلى 1960 برزت النظرية المالية المعاصرة رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق، إلا أنها في الواقع الاقتصادي ساهم بشكل واضح في نشوء علم التنظيمات.

¹ سالم رشدي سيد، **التأمين مبادئ والأسس النظرية**، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015، ص 33-34.

2- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية اقتصادية:

تداركت النظرية المالية أهمية مدلول المؤشرات الاقتصادية جنباً وموازاة مع المؤشرات السوقية لما تكتسبه هذه الأخيرة من قوة وتفسير البيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي، وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات الصلة المباشرة بسوق البورصة.¹

المبحث الثاني: نظام الأداء المالي

تم التركيز في هذا المبحث على نظام الأداء المالي، الذي يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة ومن خلال هذا نلخص مختلف أهدافه وخطوات تقييمه.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

1- مفهوم الأداء المالي:

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، أو هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ومن هنا نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق تكاليفها، وزيادة إيراداتها للوفاء.

2- مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية إدارة المؤسسة، ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي في تاريخ معين.

¹ سليمة طيايية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، قالمة، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، ص 69.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن تقييم الأداء المالي هو تقديم الحكم على نتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال فترة معينة وهذا باستخدام مقاييس معينة.¹

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

* الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية قائمة الدخل حيث أن خطوات الأداء المالي: إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

* احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية نسب السيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتم إعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

* دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروع وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

* وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق، وأثرها على شركات المتعامل معها ومعالجتها.²

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

1- أهمية تقييم الأداء المالي:

- الكشف عن مدى قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها في أجل مكافأة عوامل الإنتاج.

- يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياس لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها، وذلك أن نجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها.

¹ عبد المالك مزهود، الأداء المالي بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، جامعة بسكرة، سنة 2001، ص 87.

² توفيق محمد عبد الرحمان، تقييم الأداء "مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، مصر، سنة 2003-2004، ص 08.

- يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائه.¹

2- أهداف تقييم الأداء المالي:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية تقييم فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص أو البنك الذي يحوي دراسة مسبقة، إلا أن أهداف عملية تقييم المالي تتمثل عموماً في ما يلي:

- ✓ الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- ✓ اتخاذ القرارات حول الاستثمار والتمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
- ✓ اظهار أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.²

¹ محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص 51-52.

² ليندة غربة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 05.

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين

من اجل بقاء واستمرار شركات التأمين كان لا بد من مراقبة أدائها المالي، وذلك من خلال تقييمه باستعمال المؤشرات والنسب المالية.

المطلب الأول: التوازن المالي

ولقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالاتها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها.

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المالية والوظيفية انطلاقاً من المحاسبية

1- الميزانية المالية (سيولة-استحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية حيث ترتب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفق لدرجة استحقاقها المتزايدة.¹

¹ خديجة ذرايت ومعطا الله مبروكة، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (01): الميزانية المالية

الأصول (Actif)	الخصوم (Passif)
<p><u>الأصول الغير جارية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الموجودات المعنوية والمادية والمالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة 	<p><u>الخصوم الغير جارية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة - الاستحقاقات المؤجلة
<p><u>الأصول الجارية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات - حقوق المؤسسة لدى الغير - عناصر الأصول المتداول لأقل من سنة 	<p><u>الخصوم الجارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الموارد وملحقاته - الفروض البنكية - الاستحقاقات الأقل من سنة

المصدر: تالي رزيفة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة.

2- الميزانية الوظيفية:

عرف المؤلف Hubert Dela Brusleri الميزانية الوظيفية بأنها: ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة.

الجدول رقم (02): كيفية إعداد الميزانية الوظيفية.

الموارد الثابتة	الاستخدامات الثابتة بقيم إجمالية
<ul style="list-style-type: none"> - رؤوس الأموال الخاصة - الخصوم الغير الجارية - الخصوم الغير جارية - مجموع الإهلاكات 	<ul style="list-style-type: none"> - التثبيات الغير مادية - التثبيات المادية - التثبيات المالية
الخصوم المتداولة لاستغلال	الأصول المتداولة لاستغلال: بقيم الإجمالية
<ul style="list-style-type: none"> - التسبيقات المستلمة - الموردون - الديون الجبائية - المنتجات المعاينة مسبقا 	<ul style="list-style-type: none"> - المخزونات - الزبائن - التسبيقات والمدفوعات على الحساب - الأعباء المعاينة مسبقا
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
<ul style="list-style-type: none"> - الديون المدينة الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> - المدينون الآخرون
<ul style="list-style-type: none"> خزينة الخصوم 	<ul style="list-style-type: none"> خزينة الأصول
<ul style="list-style-type: none"> - الاعتمادات البنكية 	<ul style="list-style-type: none"> - المتاحات

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فروع التالية:

الفرع الأول: رأس مال العامل

1- تعريف رأس مال العامل:

هو فائض الأصول المتداولة على ديون قصيرة الأجل، وإن هذا التعريف يعطي الطابع الديناميكي لرأس مال العامل بحيث يسمح لنا بملاحظة الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل في وقت معين من هذا يستنتج أهمية رأس مال العامل في:

- كونه مؤشر يهدف لتجسيد التوازن المالي.

- كونه هامش أمان يحقق الملاءة على المدى القصير.

2- كيفية حسابه:

- من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية = الأموال المتداولة - الخصوم المتداولة

3- حالات رأس المال العامل الصافي:¹

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي:

3-1- رأس مال العامل الصافي الموجب (FR) أكبر من صفر: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام موردها الطويلة.

3-2- رأس مال العامل الصافي السالب (FR) أقل من صفر: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام موردها المالية الدائمة.

¹ فروي نجاح حميدي سليمة، دراسة التطبيقات لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة الوادي، 2013/2014، ص 51.

3-3- رأس مال العامل الصافي المعدوم (FR) يساوي الصفر: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط.

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

1- تعريفه:

مرتبط بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاج له فاحتياجات رأس مال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال.

العلاقة العامة لحساب احتياجات رأس مال العامل:

احتياجات رأس مال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

ويمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

1-1- الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال (BFRen): هو جزء من الاحتياجات رأس المال العامل المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه كما يلي:

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = أصول متداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

1-2- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRen)

احتياج رأس مال العامل خارج للاستغلال = أصول متداولة خارج للاستغلال - الخصوم المتداولة خارج للاستغلال

الفرع الثالث: الخزينة الصافية (TR)

يمكن تعريفها على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة وتحسب بالعلاقة التالية:¹

الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس مال العامل

¹ Coran warch: les ratios clés du management édition village mondiale, 1998.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة والنسب الهيكلية المالية

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي لمعرفة الوضعية المالية لمختلف شركات التأمين، وذلك انطلاقاً من مختلف مؤشرات السيولة والنسب الهيكلية المالية.

الفرع الأول: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان الإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأ انتمان قصير الأجل.

1- نسب السيولة العامة:

تشير نسب السيولة العامة أو نسب التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأموال المتداولة والخصوم المتداولة، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسب السيولة السريعة:

تعد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المنشأ ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأ بعض الصعوبات عند قياسها بتصريف المخزون بل أن البعض يرى أن المشاكل النقدية تكون عادة ناتجة عن فشل المؤسسة.

$$\text{نسب السيولة السريعة} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}) / \text{الديون القصيرة الأجل}$$

3- نسب السيولة الفورية:

تعتبر نسب السيولة الفورية أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من الناحية السيولة حيث تبين هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل ونعبر بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسب السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون القصيرة الأجل}$$

¹ ميتر شاكرا محمد، "التحليل المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، ص 60.

الفرع الثاني: نسب التمويل والاستقلالية المالية

1- نسب التمويل الدائم:

وتعبر هذه النسب عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول التالية في المؤسسة وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأموال الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤثر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحدة على الأقل.

2- نسبة التمويل الخاص:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة}}$$

3- نسبة التمويل الخارجي:

وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي وتحسب عن طريق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسب التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4- نسب الاستقلالية المالية:

وتقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

¹ فروي نجاح حميدي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية ونسب النمو

يتم تقييم الأداء المالي عن طريق مجموعة النسب نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: نسب المردودية

1- المردودية الاقتصادية (Re):

وتعتبر هذه النسبة عن حسن تسيير كفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح وكلما ارتفعت كما دلت أن المؤسسة جيدة.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- المردودية المالية (Rf):¹

وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الفرع الثاني: نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من توسيع الشركة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق إنتاجها، زيادة عدد الوظائف فيها أفقياً وعمودياً.

وخلق وظائف جديدة وزيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب.

¹ فروي نجاح حميدي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1- نسبة تطور رقم الأعمال:

وهي النسبة المحققة خلال سنة مالية معينة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور رقم الأعمال} = \frac{\text{رقم الأعمال للسنة الحالية} - \text{رقم الأعمال للسنة السابقة}}{\text{رقم الأعمال للسنة السابقة}}$$

2- نسبة تطور القيمة المضافة:

وتمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبطة بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية أو المادية.

$$\text{نسبة تطور القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة لسنة الحالية} - \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}}{\text{القيمة المضافة للسنة السابقة}}$$

3- نسبة تطور الإنتاج:

تمثل تطور إنتاج المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور الإنتاج} = \frac{\text{إنتاج السنة الحالية} - \text{إنتاج السنة السابقة}}{\text{إنتاج السنة السابقة}}$$

4- نسبة تطور النتيجة الصافية:¹

وهي النسبة التي تحققها المؤسسة.

$$\text{نسبة تطور النتيجة الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة الحالية} - \text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}}{\text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}}$$

¹ josette peyraud , Analyse financiers” librairie vuibert, 8éme de paris, 1999.

خلاصة الفصل:

فقد تم التركيز في هذا الفصل على أدبيات النظرية، فقد تم التعرف على تقييم الأداء المالي وأهميته، وأهم مؤشرات التوازن المالي، وركزنا على النسب المالية والمستقلة في نسب السيولة ونسب التمويل ونسب المردودية ونسب النمو وكيفية حسابها، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي ونظرة هامة لمعرفة وضعية المالية للمؤسسة.
- يجب اختيار المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث:

تقييم الأداء المالي لسوق

التأمينات خلال كوفيد

2019 دراسة سوق

التأمينات 2018-2020

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتأمين والشركات وكذلك فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي والنسب المالية، سنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة عن مدى تطابق الجانب النظري لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين مع الواقع العلمي من خلال دراسة وتحليل قوائمها المالية لفترة 2018-2020.

وهذا من اجل إعطاء صورة أولية حول وضعية هذه الشركة ومقارنة النتائج المتحصل عليها وتقديم تفسيرات حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل على مبحثين خصص المبحث الأول لتعريف كل من الشركتين الجزائريتين CAAT و SAA، وتطرقنا في المبحث الثاني على كيفية استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركتي التأمين CAAT و SAA من مدخل مؤشرات الأداء المالي لفترة 2018-2020.

المبحث الأول: التعريف بالشركتين الجزائريتين للتأمينات SAA و CAAT

سننظر في هذا المبحث إلى تقديم عام للشركتين الجزائريتين للتأمينات وعرض لوكالة الشركة الجزائرية لتأمينات CAAT و SAA.

المطلب الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينات والثمانينات وسوف يتم تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من خلال التعرف على نشأتها وتطورها ومهامها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تأسست 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم 82_85 وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية لتأمين CAAR هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل ونظراً لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم أعمال الإجمالي لقطاع التأمين تم توليد هذه الشركة عن الشركة الجزائرية للتأمين CAAT.

ومع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر لتوجه نحو اقتصاد السوق، تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من شركة عمومية إلى شركة اقتصادية ذات أسهم وذلك في عام 1989.

ونتيجة لهذا التوجه نحو الاستقلال الذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع، وذلك من محفظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة في ما يلي:

_ تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق.

_ تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات.

ونتيجة لهذا التحول في نشاطها قام مسيرها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلاً من الشركة الجزائرية لتأمين النقل.

ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT أو باقي الشركات الفاعلة، بدأت تظهر المنافسة بينها مع البقاء دائما في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى أن جاء عام 1995 وبموجب الأمر 95/07، الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح سوق وطني أمام المتعاملين الخواص المحليين أو الأجانب الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT إلى إعادة تنظيمها محاولة منها لتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة.

تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار، التي يمكن أن يتعرض لها زبائننا سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية.

تحتوي الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT على 8 وحدات متواجدة عبر التراب الوطني على النحو التالي:⁽¹⁾

- ✓ 3 وحدات في الجزائر (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش).
- ✓ وحدة في عنابة
- ✓ وحدة في قسنطينة
- ✓ وحدة في سطيف
- ✓ وحدة في وهران
- ✓ وحدة في غرداية

الفرع الثاني: مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

بصفة عامة تتمثل مهامها في ما يلي:

- ✓ التأمين من الأخطار وتعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر.
- ✓ تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني.
- ✓ المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة.
- ✓ تمويل المشاريع الإنتمائية.

(1) مقابلة مع مدير الشركة الوطنية لتأمين CAAT.

ولتحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:

- ✓ الكفاءة والفعالية في تسيير العقود.
- ✓ إمكانية الرفع والتحكم في التوازن المالي.
- ✓ التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة لزبائن.
- ✓ تحسين وتحديث الموارد البشرية.⁽¹⁾

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين الجزائرية CAAT

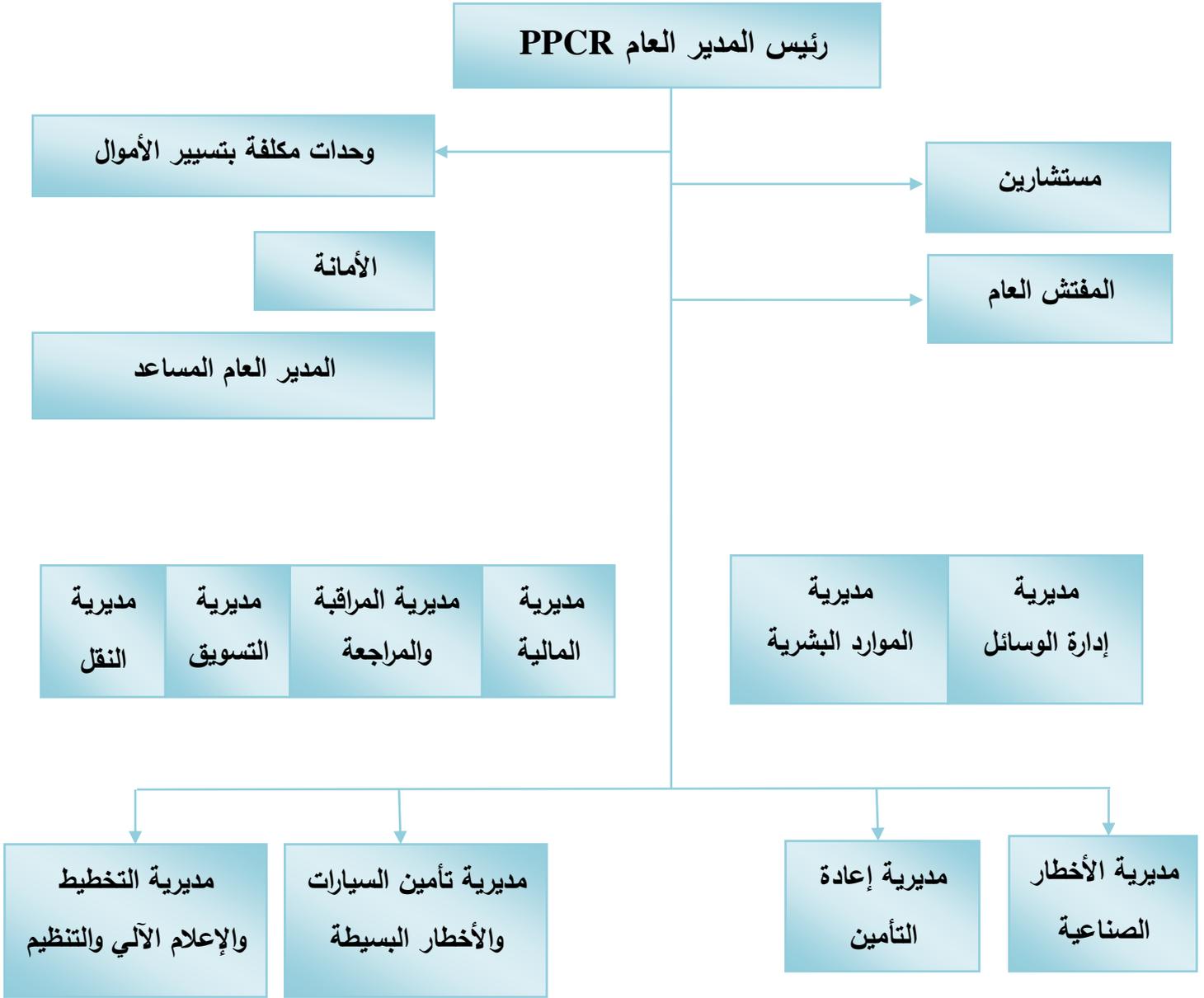
أولاً: الهيكل المركزي للشركة

يقع المقر الاجتماعي لشركة بالجزائر العاصمة حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة.

1. **المديرية العامة:** كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات العسكرية العشر يترأسها الرئيس المدير العام كما تضم المدير العام المساعد.
2. **المديريات المركزية:** وعددها 10 مديريات لكل منها اختصاصاتها.

(1) المرجع السابق.

شكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT



المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - قسم التنظيم-

المطلب الثاني: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات SAA

تعتبر شركات التأمين شركات مالية تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من المؤمن لهم سوف نتناول في هذا المطلب تعريفا للتأمين بالإضافة إلى مختلف مهامه وأهدافه.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات SAA

كانت في الأصل تعتبر شركة مختلطة جزائرية بنسبة 1% ومعربة بنسبة 33% التي تم تأسيسها في 12 جانفي 1963 وبعد ثلاث سنوات تقريبا وأثر القرار رقم 66_127 المؤرخ في 27 ماي 1966 تم تأميم الشركة حيث أصبحت 100% جزائرية.

وفي عام 1976 وبمناسبة إعادة هيكلة القطاع التأمين أصبحت الشركة متخصصة في تأمين السيارات والتأمينات البسيطة، وذلك نتيجة القرار رقم 82 مؤرخ 21 ماي 1975، أدى بالشركة إلى فتح وكالاتها في جميع أنحاء الوطن ونظرا لما عرفته الجزائر من انفتاح على العالم والانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، الذي يقتضي تحرير السوق ورفع الاحتكار وفتح السوق للاستثمار الخاص تم بموجب العقد الموثق في 21 ماي 1979 تحويل الشركة من عمومية محتكرة من طرف الدولة إلى الشركة عمومية ذات أسهم، وذلك من أجل القدرة على المناقشة وفرض مكانتها في سوق التأمينات.

الفرع الثاني: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات SAA ونشاطاتها

أولا: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات SAA

هي شركة مساهمة برأس مال قدرة حوالي 30مليار دينار جزائري، ومقرها الرئيسي 05 شارع ارنشوشي غيفارا الجزائر العاصمة وتتكون الشركة الوطنية للتأمين من شبكة التوزيع التالية: 14 مديرية الجهوية، 107 وكالة مباشرة، 150 مركز لفحص السيارات، فرع للخبراء مكونة من 25 وحدة، مركز الطباعة، مركز الأرشيف، مقر مكلف بالدراسات حول مخططات التنمية والإنتاج.⁽¹⁾

¹ وثائق من الشركة الوطنية للتأمين Saa بميلة.

ثانيا: نشاطات الشركة الجزائرية للتأمينات SAA

إن شركات التأمين هي مثل الشركات المالية، حيث المال يدخل على شكل دفعات ويخرج على شكل تعويضات والشركة الوطنية للتأمين دورها فعال على مستوى الوطني، إذ أن عملية التأمين هي اتفاق بين الزبون والشركة، حيث يقوم من خلالها الزبون بدفع مبلغ من المال بطريقة منتظمة والشركة تعيد له المبلغ لتعويض في حالة الخطر.

فالشركة الوطنية للتأمين تعتبر مؤسسة ذات قطاع مالي حيث تحصل على الأموال على شكل علاوات وتخرج على شكل تعويضات، وعليه فالشركة تحتل مكانة هامة على المستوى الوطني.¹

الفرع الثالث: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات SAA

النشاط الرئيسي للشركة الوطنية للتأمين يتمثل في وجه الخصوص في تقديم الخدمات وجمع ادخار الشركات والعائلات لتغطية الأضرار التي تنجم وجلب العوائد وهذا لحماية الأشخاص والممتلكات.⁽²⁾

أولاً: مهام الشركة الجزائرية للتأمينات SAA

- **التأمين على الحياة:** تشمل جميع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان ومن بينها:

_ التعويض في العلاج.

_ دفع المعاش أو المرتب عند بلوغ الشخص سن معين لمدة معينة أو مدى الحياة.

_ التأمين ضد الأخطار المهنية.

- التأمين ضد مخاطر النقل البحري البري الجوي: يتمثل في تعويض أصحاب وسائل النقل مما يلحق بهم الضرر نتيجة هلاك تلك الوسائل أو ما قد يصيبها من ضرر.
- التأمين ضد الحرائق والغرض منه هو حماية الفرد أو ممتلكاته من الضرر المترتب عن هذه المخاطر.
- التأمين ضد السرقة.

¹ <https://www.saa.dz/articles.php?lng=fr>

⁽²⁾ مقابلة مع مدير الشركة الوطنية للتأمين saa بميلة.

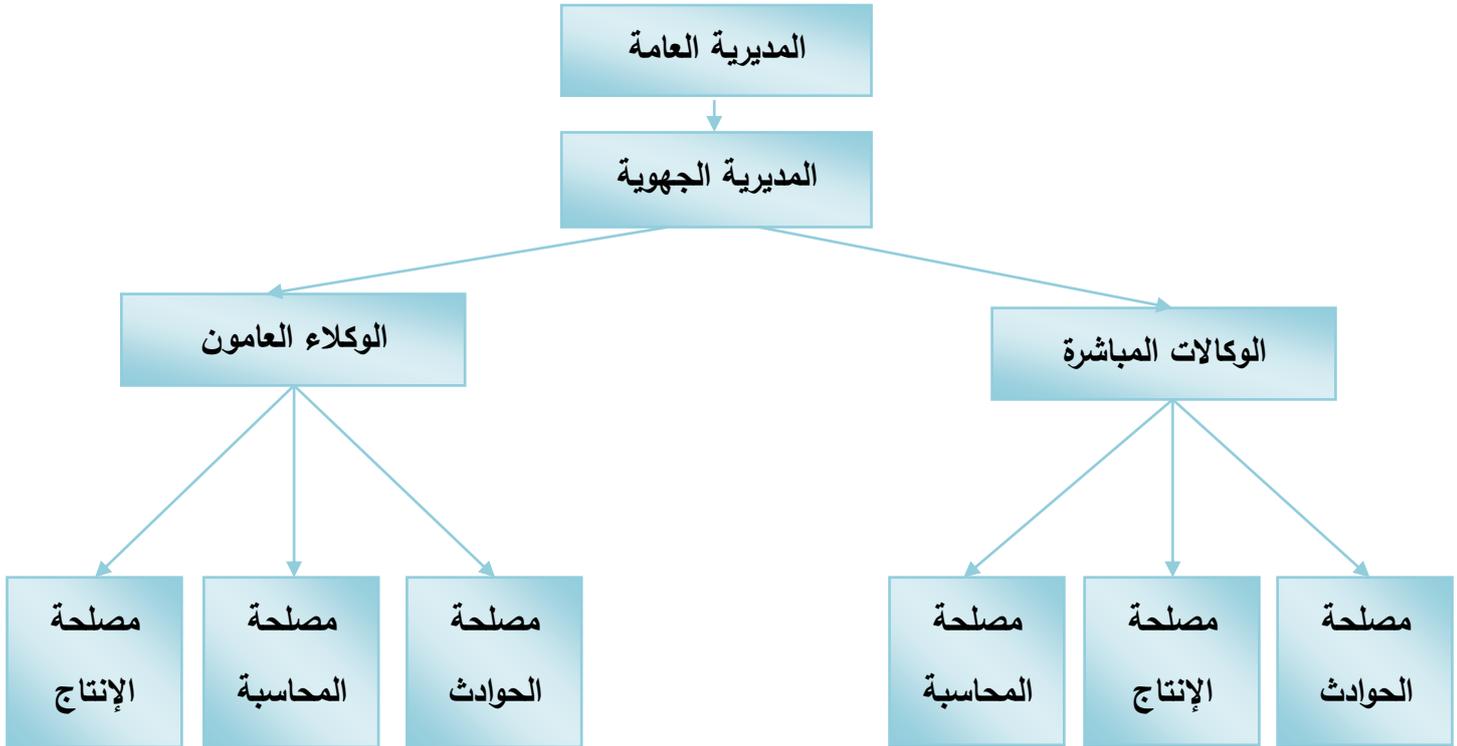
- التأمين ضد الحوادث الجسمانية.
- التأمين على السيارات.
- التأمين على النقل.

ثانيا: أهداف الشركة الجزائرية للتأمينات SAA

الشركة الوطنية للتأمين تعتبر من الشركات الكبرى التي تولي أهمية خاصة بالموارد البشرية سواء كانوا إطارات أو أعوان، وهذا المناخ الملائم يكون بمثابة الدافع الوحيد لتقديم خدمة رفيعة المستوى وهذا وضعت الشركة أهداف إستراتيجية⁽¹⁾.

- ✓ تطور مكثف للمحافظة المالية واستغلال حصص جديدة في السوق.
- ✓ تنويع وتحديث منتجاتها.
- ✓ زيادة ربحها من خلال كل ما تقدمه من خدمات.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات SAA



المصدر: وثائق من الشركة الوطنية للتأمين saa بميلة

(1) المرجع السابق.

المديرية العامة: تسير من طرف رئيس مدير عام بالإضافة إلى مديرين عاميين مساعدين، مدير عام مكلف بالجانب الإداري مرتبط بمديريات مركزية يكلف بالجانب التقني وهو مكلف بالأقسام.

المديرية الجهوية: وتنقسم الشركة الوطنية للتأمين إلى 14 مديرية جهوية في إطارها الإقليمي عدة وكالات مباشرة وأخرى عامة، كما تتفرع كل وكالة إلى 3 مصالح تتمثل في مصلحة إنتاج والحوادث والمحاسبة.

المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين

CAAT و SAA من مدخل مؤشرات الأداء المالي لفترة 2018_2020.

يضم هذا المبحث النتائج المتحصل عليها من تحليل وثائق المؤسسة محل الدراسة تقييم الأداء المالي، بحيث تم التركيز على تقييم الأداء المالي بواسطة تحليل المالي لشركة التأمين CAAT و SAA خلال فترة 2018_2020.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة تحليل المالي لشركة التأمين خلال الفترة

2018_2020.

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة هامة من أجل تحليل المالي لشركة التأمين CAAT، حيث سننظر إلى تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لشركة التأمين CAAT خلال الفترة 2018_2020.

_ تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها: رأس مال العامل (FR_L)، اجتياح رأس المال العامل (BFR_L)، الخزينة (TR)

1- رأس مال العامل (FR_L): يشير رأس مال العامل (FR_L) إلى مقدار رأس المال الذي تستخدمه الشركة

في عملياتها، ويعد مؤشرا جيدا لتقييم جودة استثمار الشركة لأموالها.

حساب:

من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس مال العامل (FR_L) = (رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الجارية) - الأصول الغير جارية

الجدول رقم 03: رأس مال العامل (FR_L) خلال فترة 2018_2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
2459309467904	2277862800353	2.124.255.756.211	رؤوس الأموال الخاصة
481577481776	4.420.022.666.45	457.617.624.928	الخصوم الغير جارية
2679189020315	24.378.816.022.034	2.288.899.655.530	الأصول الغير جارية
2.61697.929.365	281.983.464.764	292.973.725.609	رأس مال العامل (FR _L)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: من خلال الجدول وجدنا أن رأس مال العامل خلال السنوات الثلاثة 2018_2019_2020

2020 موجب أي $FR_L > 0$ وهذا يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل

وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها

الطويلة ونلاحظ أن سنة 2018 حقق أرباحاً بقيمة 2.929 737.256.09 بدأ بالتناقص

خلال 2019 قدر بـ 2.834.647.64 وسنة 2020 قدر بـ 2616979293.

2- إحتياج رأس مال العامل (BFR_L):

هو مفهوم مرتبط بدورة الاستغلال المؤسسة وبالتسيير في المدى القصير أو بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة وما تحتاج إليه في المدى القصير.

حسابه:

احتياجات رأس مال العامل (BFR_L) = الأصول المتداولة خارج خزانة - الخصوم المتداولة خارج خزانة

احتياج رأس مال العامل (BFR_L) = (مجموع الأصول الجارية - أموال الخزانة) -

(مجموع الخصوم - خزانة الخصوم)

الجدول رقم 04: احتياج رأس مال العامل (BFR_L) خلال فترة 2018_2020

2020	2019	2018	النسب السنوات
39.912.695.483.57	37.563.245.773.82	3484839554866	مجموع الأصول الجارية
4.068.868.382.42	3.063.399.381.88	314408287032	أصول الخزانة خزانة الأصول
35.843.827.101.15	34.499.846.391.94	3180431267834	مجموع الأصول الجارية- خزانة الأصول (1)
37.295.716.189.92	34.743.411.126.18	31918665829257	مجموع الخصوم الجارية
000	000	000	خزانة الخصوم
37.295.716.189.92	34.743.411.126.18	31.918.658.292.57	مجموع الخصوم الجارية- خزانة الخصوم (2)
-1.451.889.77	-243.564.734.24	-114.345.614.23	احتياج رأس مال العامل (BFR _L) (1) - (2)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل (**BFR_L**) سالبة خلال السنوات الثلاثة أي أن احتياجات أقل من الموارد وهذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج إلى أموال وهي في وضع جيد.

3. الخزينة (TR)

هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلية واستخدامات وموارد مؤسسة، وهذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة.

حسابها:

$$\text{الخزينة (TR)} = \text{رأس مال العامل (FR}_L\text{)} - \text{الاحتياج في رأس مال العامل (BFR}_L\text{)}$$

الجدول رقم 05: الخزينة (TR) خلال فترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
2.616.972.293.65	2.819.834.647.64	2.929.737.256.09	رأس مال العامل (FR _L)
-1.451.889.088.77	-243.564.734.24	-114.345.614.23	احتياج في رأس مال العامل (BFR _L)
4.068.868.382.42	3.063.399.381.88	3.044.082.870.32	الخزينة (TR)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاثة وجدنا أن قيمة الخزينة موجبة أي $TR > 0$ أي أن الخزينة حققت فوائض مالية، فهي لا تعاني من عجز وهذا تحصيل حاصل باعتبارها مؤسسة حققت فوائض مالية وهامش أمان كبير من خلال تحقيقها رأس مال عامل موجب، وكذا لم تسجل أي احتياج على مدار ثلاثة سنوات وبالتالي، فإن الخزينة تكون موجبة إلا أنه وبالرغم من تحقيقها

لخزينة موجبة لا يعني دائما أن هذا أمر إيجابي، بحيث من الممكن أن يتسبب في تجميد السيولة إلى فرص ضائعة على مؤسسة في تحقيق فوائد.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية لشركة التأمين CAAT خلال الفترة 2018-2020، تعتبر النسب المالية إحدى أهم وأقدم وسائل التحليل التي يعتمد عليها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ورغم ظهورها واستعمالها منذ القرن 19، إلا أنها لا تزال تمثل إحدى أهم أدوات التحليل المالي.

1- نسب السيولة:

يهدف هذا الصنف من النسب إلى قياس وتقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها.
حسابها:

نسب السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسب السيولة السريعة = (قيم الجاهزة + قيم غير جاهزة) / الديون قصيرة الأجل

نسب السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 06: نسب السيولة خلال الفترة (2018-2020)

2020	2019	2018	السنوات النسب
%145.99	%149.68	%171.9	نسب السيولة العامة
%145.75	%149	%171.33	نسب السيولة السريعة
%9.05	%10.06	%7.01	نسب السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق

التأمينات 2018-2020

- نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق نسبة 100% خلال السنوات الثلاث، وعليه يعد مؤشرا ايجابيا ومريح لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، حيث بلغت سنة 2018 نسبة 171.9% وخلال سنة 2019 بنسبة 149.68% وسنة 2020 بنسبة 145.99%.

- كما نجد أن نسبة السيولة السريعة مرتفعة وهي تفوق نسبة 60% وهو الحد الأدنى، وهذا يعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزامها القصيرة الأجل.

- أما نسبة السيولة الجاهزة نلاحظ أنها منخفضة عن الحد الأدنى بـ 30%، وعليه نجد أن الشركة لم تتمكن من تغطية على الأقل 30% من الديون القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة، وهذا يشكل عبئ على الخزينة.

نسب الهيكلية المالية:

أ_ نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

حسابه:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق

التأمينات 2018-2020

الجدول رقم 07: نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
294088694968	2719865666998	252.818.733.81139	الأموال الدائمة
26.71189020315	2437881602234	228.8899655530	الأموال الثابتة
1.10	1.11	1.13	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الثلاث 2018-

2019-2020 أكبر من 1، هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان وهي تغطي أصولها الدائمة بواسطة أموال دائمة.

ب- حساب التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الخاصة والأصول الثابتة القمية المثالية لها هي واحد.

حسابه:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق

التأمينات 2018-2020

الجدول رقم 08: نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
2459309467904	2277862800353	2124255756211	الأموال الخاصة
267118902031524	2437881602234	2288899655530	الأموال الثابتة
0.92	0.93	0.93	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: نسبة التمويل الخاص اقل من 1 معناه أن المؤسسة لا تتمتع بهامش أمان وهي غير

قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

ج- نسبة التمويل الخارجي:

نقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى إجمالي أصول المؤسسة وتقدر

النسبة المثالية بـ 0.5.

حسابه:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم 09: نسبة التمويل الخارجي 2018 - 2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
4211149100768	3916343379263	3649483454185	مجموع الديون
6670458568672	6194206179616	5773739210396	مجموع الأصول
0.63	0.63	0.63	نسبة التمويل الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي خلال السنوات الثلاث لا تتجاوز 1، وهي نسبة أكبر من 0.5، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون في تمويل أصولها أكثر من أموالها الخاصة وهي غير قادرة على تسديد ديونها ما يجعل قدرتها على الاقتراض.

د- نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية وتقدر النسبة المثالية بـ 1.

حسابه:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم 10: نسبة الاستقلالية المالية خلال الفترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
2459309467904	2277862800353	2124257556211	الأموال الخاصة
4211149100768	3916343379263	3649483454185	مجموع الديون
0.584	0.582	0.582	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية اقل من 1 ويدل ذلك على أن المؤسسة غير مستقلة

مالياً، فهي تعتمد على الديون أكثر من أموال الخاصة.

3. نسب المردودية:

تعتبر واحد من الاتجاهات صعبة التحديد والقياس لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة

ربحت، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية، بالإضافة إلى أن

الربحية محاسبياً تتجاهل المخاطر المصاحبة لذلك ومن أهم النسب هي:

أ- المردودية الاقتصادية Re: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية المحققة ومجموع الأصول

المستخدمة، وقد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالنتيجة العملياتية بعد الضريبة.

حسابها:

$$\text{المردودية الاقتصادية Re} = \text{الفائض الإجمالي} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم 11: المردودية الاقتصادية خلال فترة 2018_2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
2.771.621.779.33	2.509.986.561.25	2.337.768.352.87	فائض الإجمالي
66.704.585.686.72	61.942.061.791.16	57.737.392.103.96	مجموع الأصول
0.041	0.040	0.040	المردودية الاقتصادية Re

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن المردودية لسنة 2018 و 2019 تساوي 0,040، أما سنة 2020 0.041 حيث حققت شركة خلال سنة 2018 و 2019 نقصان في المردودية مقارنة بسنة 2020، مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح اقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

ب- المردودية المالية R_f : تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

حسابها:

$$\text{المردودية المالية } Rf = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم 12: المردودية المالية خلال فترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
2.771.621.779.33	2.509.986.561.25	2.337.768.352.87	النتيجة الصافية
24.593.094.679.04	22.778.628.003.53	21.242.557.562.11	الأموال الخاصة
0.112	0.110	0.110	نسبة المردودية المالية Rf

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة CAAT

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية للسنة الأولى والثانية بلغت 0.110 أما سنة 2020 فقد بلغت 0.112 وبالتالي فهي أكبر مردودية مالية حققت، وهي تمثل العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وبالتالي نستنتج أنها أكبر مردودية مالية حققت، ما يعني أن ارتفاع الديون في المؤسسة سيؤدي إلى تناقص المردودية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي لشركة التأمين SAA

خلال فترة 2018_2020

يهدف التحليل المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف في استعمال مختلف الأساليب المستخدمة في التحليل المالي وسنتطرق إلى تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية لشركة التأمين SAA خلال فترة 2018-2020.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لشركة التأمين SAA خلال

فترة 2018-2020

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي من أهمها: رأس مال العامل FR واحتياج في رأس مال العامل BFR والخزينة TR.

1- رأس مال العامل FR_L : يشير رأس مال العامل FR_L إلى مقدار رأس مال الذي تستخدمه الشركة في عملياتها ويعد مؤشرا جيدا لتقييم جودة استثمار الشركة لأموالها.

حسابه:

$$\text{رأس مال العامل } FR_L = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم 13: رأس مال العامل (FR_L) خلال فترة 2018-2020.

2020	2019	2018	السنوات النسب
258772663968	851767819452	683705651877	الأموال الدائمة
1254622068022	1089547835719	929867462258	الأصول الثابتة
2.58772663968	-237780016267	-24.6161810381	رأس مال العامل FR _L

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل (FR_L) سالب خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على أن الموارد ثابتة غير قادرة على تمويل الإستخدامات الثابتة يعني لم تحقق فائض وليس لديها هامش أمان.

2- احتياج رأس مال العامل BFR_L: هو مفهوم مرتبط بدورة الاستغلال المؤسسة بالتسيير في المدى القصير أو بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة وما تحتاج إليه من المدى القصير.

حسابه:

$$\text{احتياج رأس مال العامل } BFR^L = \text{الأصول المتداولة ما عدا الخزينة} - \text{الخصوم المتداولة ما عدا الخزينة}$$

الجدول رقم 14: احتياج في رأس المال (BFR_L) خلال فترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
688571294118	78496763615	106191171699	الأصول المتداولة ما عدا الخبزينة
316381369503	346606838057	367122704684	الخصوم المتداولة ما عدا الخبزينة
-247524240085	-268110074442	-2609315320985	احتياج رأس مال العامل BFR _L

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن احتياج رأس مال العامل BFR^L خلال السنوات الثلاث سالب، وهذا يعني أن احتياجات أقل من الموارد أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى أموال وهي في وضع جيد.

3 الخبزينة TR: هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلية باستخدام موارد المؤسسة، وهذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة.

حسابها:

$$\text{الخبزينة TR} = \text{رأس مال العامل FR} - \text{احتياج في رأس مال العامل BFR}$$

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق

التأمينات 2018-2020

الجدول رقم 15: الخزينة TR خلال فترة 2018-2020.

2020	2019	2018	السنوات النسب
-258772663968	-237780016267	-246161810381	رأس مال العامل FR
-247524240085	-268110074442	-2609315320985	احتياج في رأس المال العامل BFR _L
11248423083	30330058175	23631535110604	الخزينة TR _L

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن $TR > 0$ ورأس مال العامل FR_L أكبر من احتياج في

رأس مال العامل BFR_L وهذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج وبالتالي لا تعاني من عجز.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية لشركة التأمين SAA خلال

الفترة 2018-2020

تعتبر النسب المالية إحدى أهم وسائل التحليل التي يعتمد عليها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

1- نسب السيولة:

ترتكز في هذا الجزء على تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من

خلال قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها.

حسابه:

نسب السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسب السيولة السريعة = (قيم الجاهزة + قيم الغير الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

نسب السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 16: نسب السيولة خلال الفترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
0.2	0.2	0.3	نسب السيولة العامة
0,05	0.06	0.06	نسب السيولة السريعة
0.5	0.5	0.4	نسب السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA

_ من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لسنة 2018 بلغت 0.3 ونسبتها في سنة 2019 و 2020 قدرت بـ 0.2، وبما أن النسبة في ثلاث سنوات محل الدراسة أقل من المقياس المناسب (1.1) هذا يعتبر مؤشر سيء للمؤسسة، يعني أن المؤسسة تعاني من مشاكل في سداد التزاماتها.

_ يتبين من خلال الجدول أن المؤسسة حافظت على نسب مقاربة لسيولة السريعة خلال السنوات الثلاث 2018-2019-2020، وبما أن النسبة أكبر من المقياس المناسب لسيولة السريعة، فإنه مؤشر سيء وذلك يعني بأن الأموال السريعة التحول تكفي لتغطية الديون قصيرة الأجل.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق

التأمينات 2018-2020

_ نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة عن الحد الأدنى 0.3، يعني هذا قدرة الشركة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

2- نسب الهيكل المالية:

أ_ نسب التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأموال الثابتة.

حسابه:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم 17: نسبة التمويل الدائم الفترة 2018 - 2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
995849404054	85176789452	683705651877	الأموال الدائمة
1254622068022	108954783579	929867462258	الأصول الثابتة
0.8	0.8	0.7	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الثلاث اقل من 1، هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان، وهي غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

ب_ حساب التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الخاصة والأصول الثابتة القيمة المثالية لها هي الواحد.

حسابه:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم 18: نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	السنوات النسب
56887055811	460748028778	3276111907668	الأموال الخاصة
1254622068022	10899547837519	929867462258	الأموال الثابتة
0.5	0.4	0.4	نسبة التمويل الخاص

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الخاص اقل من 1، وهذا يعني أن المؤسسة لا

تتمتع بهامش أمان وهي غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

ج_ نسبة التمويل الخارجي:

تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى إجمالي أصول المؤسسة، وتقدر النسبة

المثالية بـ 0.5.

حسابه:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم 19: نسبة التمويل الخارجي 2018-2019

2020	2019	2018	السنوات النسب
3804562371220	4467812555701	2252111489031	مجموع الديون
1342456242111	1168149188955	1050828356561	مجموع الأصول
0.71	0.71	0.71	نسبة التمويل الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي أكبر من 0.5، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد في

تمويل أصولها على الديون أكثر من أموالها الخاصة، وهي قادرة على تسديد ديونها.

د_ نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على تمويل خارجي مقارنة بالمصادر الداخلية، وتقدر

النسبة المثالية بـ 1.

حسابها:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم 20: نسبة الاستقلالية المالية خلال الفترة 2018_2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
125462206822	1089547835719	327611190768	الأموال الخاصة
3804562371220	2067812555701	1152111489031	مجموع الديون
0.14	0.14	0.14	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية اقل من 1 ويدل ذلك على المؤسسة غير مستقلة

ماليا، فهي تعتمد على الديون أكثر من الأموال الخاصة.

3. نسب المردودية:

تعتبر واحد من الاتجاهات صعبة التحديد والقياس لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى

تكون الشركة ربحت، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن بالربح الحالي مقابل أرباح

مستقبلية نذكر أهم النسب هي:

أ_ **المردودية الاقتصادية Re:** هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية المحققة ومجموع الأصول

المستخدمة، وقد تعبر النتيجة الاقتصادية بالنتيجة العملياتية بعد الضريبة.

حسابها:

$$\text{المردودية الاقتصادية Re} = \frac{\text{الفائض الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 21: المردودية الاقتصادية خلال فترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
-134736521674	-117367904	-63471571322	الفائض الإجمالي
1342456242111	1186149188955	1050828356561	مجموع الأصول
-0.1	-0.1	-0.06	المردودية الاقتصادية Re

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية الاقتصادية لسنة 2019_2020 تساوي -0.1، أما سنة 2018 هي -0.06 حيث حققت الشركة خلال سنة 2019_2020 نقص في المردودية الاقتصادية مقارنة مع سنة 2018، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح اقتصادية وعدم قدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

ب_ المردودية المالية Rf:

تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة فهي تقيس العائد المحقق من استثمار أصحاب مؤسسة.

حسابها:

المردودية المالية Rf: النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم 22: مردودية المالية خلال فترة 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات النسب
-134736521674	-117367904221	-63471571322	النتيجة الصافية
568870558110	460748028778	327611190768	الأموال الخاصة
-0.2	-0.3	-0.1	المردودية المالية Rf

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة SAA

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية للسنة الأولى بلغت 0.1- والثالثة بلغت 0.2- أما سنة 2019 فقد بلغت 0.3-، وبالتالي فهي أكبر مردودية مالية حققت، وهي تمثل العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وبالتالي نستنتج أنها أكبر مردودية مالية حققت، ما يعني أن ارتفاع الديون في المؤسسة سيؤدي إلى تناقص المردودية.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لسوق التأمينات خلال كوفيد 2019 دراسة سوق التأمينات 2018-2020

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل حاولنا تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات، بهدف تقييم أدائها المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2020 حيث قمنا بقراءة للبيانات المالية من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج كل من شركة CAAT و SAA، ومحاولة تحليلها حيث تمكنا من خلال ذلك باستخراج أهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

خاتمة

يعد تقييم الأداء ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية، إلا أن أهميته تكون أشد في المجال التأميني إذ أن أي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها الخاصة، وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر سواء داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصيته وشروط شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة فصليا، مما يجب متابعة كل التغيرات في النتائج المالية، وعليه حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية ويتوجب عليها تقديم أدائها، وهذا من خلال القيام بالتشخيص المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة، حيث يتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي، إلا أن التشخيص المالي لوحده غير كافي تماما لتقييم الأداء بل يساهم في عملية تقييم الأداء المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال قيامنا بالدراسة النظرية والتطبيقية تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- ✓ التحليل المالي من الأساليب الهامة لتقييم الشركات يهدف إلى رسم تصور حقيقي عن الوضع المالي للشركة.
- ✓ للقوائم المالية أهمية كبيرة كونها تعد منبع وأساس البيانات التالية التي تمكنا من التحليل التفضيلي، وهذا من أجل الوقوف على الوضع المالي الدقيق للشركة.
- ✓ التحليل المالي من أجل التنبؤ بالفشل المالي هو عبارة عن دراسة واختبار، من أجل معرفة مدى قدرة الشركة في الاستمرار في مزاولتها نشاطها.

التوصيات:

- ✓ يجب على شركات التأمين استخدام أكبر عدد ممكن من النسب المالية عند القيام بتقييم الأداء المالي.
- ✓ يجب على شركة التأمين استخدام الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي للتنبؤ بالفشل المالي من أجل الحفاظ على استمراريتها.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير نأمل أن يكون هذا البحث قد مكننا من فتح مجال للقيام بالدراسات الأخرى تهدف إلى إعادة دراسات ميدانية أخرى عن المؤسسات، ولهذا على الباحثين توجيه دراساتهم على مدى فعالية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- ✓ هل يعتبر الأداء المالي وسيلة كافية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- ✓ ما مدى فعالية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم:

1. سورة قريش، الآية 4.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "التأمين التجاري"، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، 2009.

2. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "التأمين ورياضياته"، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003.

3. أحمد أبو سعود، عقد التأمين "بين النظرية والتطبيق"، دراسة تحليلية شاملة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

4. أحمد سالم ملح، التأمين الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.

5. أسامة عزمي سلام، نوري موسى الشقيري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

6. أمال هبور، التأمين دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012.

7. توفيق محمد عبد الرحمان، تقييم الأداء "مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، مصر، سنة 2003_2004.

8. جمال الدين مكناس، محمد سامر عاشور، "الإجازة في الحقوق" منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

9. حنكة عادل، عقيب هشام وتغموش علي خير الدين، "دور القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة" شهادة ماستر، جامعة الوادي، 2013.
10. خديجة دزابيت ومعطالله مبروكة، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ليسانس، "جامعة قاصدي مرباح" ورقلة.
11. راجع القانون 04_06 المؤرخ في 20-2-2006 معدل ومتمم للأمر 07/95 ج ر عدد 15 المؤرخ في 12-3-2006.
12. سالم رشدي سيد، التأمين "مبادئ والأسس والنظريات" الطبعة الأولى، دار اليازية للنشر والتوزيع 2015.
13. سالم رشدي، "التأمين مبادئ وأسس النظريات"، دار اليازية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015.
14. سامية معزوز، قرار إعادة التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006/2005.
15. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال دار المريخ، للنشر الرياض المملكة العربية السعودية، 2000.
16. سليمة طبايبي، دورة محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دولية مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013/2014.
17. سليمة طبايبي، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين"، قالمة، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945.
18. سمر عبد القادر عساف، النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، دار اليازية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
19. طارق قندوز، الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

20. عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
21. عبد العزيز فهمي هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دون طبعة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980.
22. عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة أولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
23. عبد الملك مزهود، الأداء المالي بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2001.
24. عزالدين فلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، 2007.
25. فروي نجاح حميدي سليمة، دراسة التطبيقات لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة وادي، 2013_2014.
26. كمال محمود جبراء، التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
27. لزعر محمد سامي، "التحليل المالية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي" مذكرة ماستر جامعة منتوري قسنطينة.
28. ليندة غربة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2014.
29. محمد أحمد أبو بوزيد، مبادئ التأمين، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

30. محمد الصديق العباسي، النظام القانوني لعقود التأمين، مذكرة مكملة لنيل شهادة
ماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة بسكرة، 2017.
31. محمد جودة ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، طبعة أولى، دار
مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998.
32. محمد رفيع المصري، التأمين وإدارة الخطر، دون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع،
الأردن، 2008.
33. محمد سعيد اوكيل، قراءة في الشفافية والأداء في عالم متغير الملتقى العلمي الدولي حول أهمية
الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير، جامعة الجزائر أيام 28، 29، 30 جوان، فندق الأوراسي (اقتباس).
34. محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، "التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق"،
الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
35. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم، الطبعة الأولى، عمان،
الأردن، 2010.
36. محمود عبد الرحيم الديب، أحكام التأمين "دراسة عقد التأمين"، دون طبعة، دار
الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2010.
37. مصطفى بناي، واقع وأفاق الشركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات
الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص تحليل اقتصادي، الجامعة الجزائرية 3، 2013/2014.
38. منير شاکر محمد، "التحليل المالي" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.

39. نعمات محمد مختار " التأمين التجاري والتأمين الإسلامي " د.ط، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2005.

40. يوسف الهزيل كريمة زرزور، مبروكة " تقييم وتحسين الأداء المالي " باستخدام المؤشرات المالية الحديثة، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2012.

41. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

43. [josette peyrard , Analyse financiers” librairie vuibert, 8éme de paris, 1999.](#)

44. [Coran warch: les ratios clés du management édition village mondiale, 1998.](#)

المواقع الالكترونية:

1. <https://www.saa.dz/articles.php?lng=fr>

الملاحق

2020	2019	2018	الأصول
0.00	0.00	0.00	-أصول جارية - فارق بين الاقتناء -المنتوج الإيجابي أو السلي
98.179.522.48	118.177.552.38	104.025.858.86	-تثبيتات معنوية
-	-	-	-تثبيتات عينية
627.211.911.93	627.211.910.93	627.211.910.93	-أرضي

2.830.029.159.65	3.328.726.232.71	2.779.576.769.80	-مباني
602.366.291.47	623.237.993.60	647.312.976.87	-قيم التوضيفات المنقولة
570.221.819.63	516.660.780.89	529.841.644.92	-تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح امتيازها
00.0	00.0	00.0	-تثبيتات تجري إنجازها
26.331.258.40	27.384.507.35	28.437.756.30	-تثبيتات مالية
00.0	00.0	00.0	-سندات موضوعة موضوع معادلة
3.618.161.987.11	3.753.417.565.75	974.791.373.51	-سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها.
17.062.647.076.05	14.450.280.287.90	12.886.660.784.37	سندات أخرى مثبتة
115.014.706.69	149.837.955.16	160.871.146.31	-قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
234.482.717.90	235.697.678.87	265.348.570.72	-ضرائب مؤجلة على الأصول
26.791.890.203.15	24.378.816.022.34	22.888.996.555.30	مجموع الاصول الجارية
			الاصول الجارية
10.322.356.141.67	9.547.035.426.28	6.639.579.159.54	مخزونات قيد التنفيذ
165.993.067.19	51.427.796.35	64.206.043.27	حسابات دائنة واستخدامات

ملحق رقم 01

			متماثلة
10.851.687.066.30	9.681.878.33.91	9.168.252.826.90	الزبائن المؤمنون ووسطاء التأمين
3.197.801.026.85	2.810.285.422.18	2.538.722.536.41	المدينون الآخرون
864.254.069.48	784.752.495.18	1.029.945.049.10	الضرائب وماشابهها
00.0	00.0	00.0	حسابات دائنة أخرى استخدامها
			الأصول المواظفة والأصول المالية الأخرى
			الخزينة
39.912.695.483.42	37.563.245.773.82	37.848.395.548.66	مجموع الأصول الجارية

2020	2019	2018	الخصوم
			القيمة المالية
20.000.000.000.00	16.000.000.000.00	16.000.000.000.00	راس المال
1.821.472.899.71	4.258.641.442.26	2.904.789.209.24	أقساط إحتياطيات
0.00	0.00	0.00	إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	فرق التكاليف
2.771.621.779.33	2.509.986.561.25	2.337.768.352.87	حصة المجموعة من صافي الدخل
0.00	0.00	0.00	تقرير حول حقوق الملكية
24.593.094.679.04	22.778.628.003.53	21.242.557.562.11	حصة الشركة الداخلة
			حصة الاقلية
24.593.094.679.04	22.778.628.003.53	21.242.557.562.11	مجموع القيمة المالية
			الخصوم الجارية
893.583.19	7.615.139.34	7.319.945.21	قروض وديون مالية
189.290.016.81	27.136.718.36	28.414.413.93	الضريبة والمخصصات
26.331.253.15	297.384.502.10	768.437.751.05	ديون جارية أخرى
3.952.661.923.13	3.429.244.463.18	315.481.741.76	الأحكام المنظمة
638.598.041.48	658.641.843.47	621.522.397.33	المخصصات الإيرادات المؤجلة
4.815.774.817.76	4.420.022.666.45	4.576.176.249.28	مجموع الخصوم غ الجارية
			الخصوم الجارية
4.720.725.386.82	3.590.297.442.30	3.194.746.191.32	الأوراق المالية المتمثلة من معيدي التأمين
-	-	-	أحكام فنية للتأمين
20.089.337.197.52	18.471.023.647.25	18.071.715.618.02	عمليات مباشرة
14.274.300.13	2.189.768.56	1.335.065.16	موردون
-	-	-	الديون والحسابات ذات الصلة
5.065.162.190.56	5.764.174.908.87	3.980.205.339.84	التحويلات
79.593.645.64	107.109.887.46	160.494.975.08	الإعفاءات الضريبية المؤمنة عليها الوسيطية
3.116.703.682.42	2.916.985.692.42	2.767.369.463.23	الضرائب
4.206.919.786.83	3.891.629.779.22	3.742.791.639.92	الديون اخرى
37.295.716.189.92	34.743.411.126.18	31.918.658.292.57	مجموع الخصوم التجارية
66.704.585.686.72	61.942.061.796.16	57.737.392.103.96	مجموع الخصوم

ملحق رقم (02)

2020	2019	2018	السنوات
12.492.457.740.98	11.648.685.101.50	12.416.786.742.83	اقساط مكتوبة على العمليات المباشرة
125.286.927.26	99.433.729.83	83.228.796.39	اقساط مقبولة
-647.510.042.28	-429.110.520.07	64.770.59	اقساط مكتوبة مؤجلة
-	-	-	اقساط مقبولة مؤجلة
11.970.234.625.96	11.319.311.25	12.500.080.282.81	اقساط مكتوبة في N
6.146.807.485.98	6.261.185.055.81	7.625.909.119.52	الخدمات المباشرة
13.248.204.26	2.867.878.60	1.679.934.69	الخدمات المقبولة
6.160.055.690.24	6.264.052.934.41	7.627.589.054.21	فوائد السنة المالية
1.890.225.787.20	1.930.423.065.60	1.811.546.338.20	العمولات المستلمة
28.403.548.93	16.089.065.26	15.562.880.63	العمولات المحولة
1.861.822.238.27	1.914.334.009.34	1.795.983.457.57	لجان اعادة التأمين
0.00	0.00	0.00	منح تشغيل التأمين
7.672.001.173.99	6.969.289.386.19	6.668.474.686.17	صافي هامش التأمين
1.182.406.566.16	1.109.511.091.26	1.090.895.920.04	الخدمات الخارجية والاستهلاك
2.379.469.496.69	2.234.553.766.62	2.262.942.989.97	نفقات الموظفين
311.526.045.62	311.741.802.85	282.477.817.92	الضرائب والمدفوعات
141.953.462.29	219.758.942.97	157.316.085.64	المنتجات الاخرى
115.293.245.20	100.015.536.41	83.099.937.43	مصاريف التشغيل اخرى
1.671.898.989.91	1.417.912.867.38	1.251.528.339.78	الاستهلاك والانخفاض في القيمة
226.865.020.60	264.284.262.49	484.960.939.65	عكس خسائر مخصصات انخفاض القيمة
2.380.2225.313.30	2.2279.597.527.13	2.399.806.697.14	النتيجة التقنية العمليات
1.0378.656.162.88	1.081.071.409.01	861.228.046.17	المنتجات المالية
416.574.044.19	218.616.143.65	238.130.339.01	الرسوم المالية
962.082.118.69	862.456.265.36	623.097.707.16	النتيجة المالية
3.342.307.431.99	3.142.053.792.49	2.962.904.404.30	النتيجة العادية قبل الضريبة
407.317.393.24	603.694.034.96	562.434.793.39	الضرائب المستحقة على النتائج العادية
163.386.259.42	28.373.196.28	62.701.258.04	الضرائب المؤجلة
15.579.513.510.00	14.798.457.935.07	15.799.568.811.66	اجمالي المنتجات العادية
12.807.909.730	12.288.471.373.82	13.461.800.458.79	اجمالي المصاريف
2.771621.779.33	2.509.986.561.25	2.337.768.87	النتيجة الصافية العادية
2.771.621.779.33	2.509.986.561.25	2.337.768.352.87	صافي الدخل

ملحق رقم (03)

2020	القيمة الصافية	القيمة الصافية 2019	القيمة الصافية 2018	الأصول
				<u>أصول غير جارية</u>
12612290.62	9203765.62	9203765.62		أراضي
7500270.89	4746470.20	4899660.08		عمليات ترتيب و تهيئة الأراضي
444857249.14	276475026.45	19238697.23		بنايات
3837219242.01	3447713948.24	3022612995.18		منشآت تقنية، معادلات و أدوات صناعية
450637991.83	314708204.19	534378684.37		تثبيتات عميقة أخرى
3661800845.91	3039436232.01	2169013178.91		التثبيتات الجارية إنجازها.
8414627647.40	7092283646.71	5759346981.39		مجموع أصول الغير
				<u>الأصول الجارية</u>
7805772.80	7547022.80	7547022.80		المخزونات، قيد، الصنع
691136039.43	619742337.94	861494132.93		الزبائن
19197774.77	48055202.47	79926954.47		مدينون آخرون
26877111.68	42092.01	88819026.56		ضرائب
94698858.99	98701062.22	148855698.14		خزينة الأصول
		1349138.23		حساب مؤقت
839715557.67	774087717.44	1187991973.13		مجموع الأصول الجارية
9254343205.07	7866371364.15	6947338954.52		مجموع الأصول الجارية

لملحق

رقم (04)

المبالغ 2020	المبالغ 2019	المبالغ 2018	الخصوم
86587180.16	86587180.16	86587180.16	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
_____	8134144.90	253092114.15	فارق التقييم
5602118400.94	4529027252.52	2936432613.37	رأس مال الشركة
5688705581.10	4607480287.78	3276111907.68	رأس المال المكتتب الغير مطلوب
5688705581.10	4607480287.78	3276111907.68	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
99569243.40	95077381.34	_____	<u>خصوم غير جارية</u>
1894385926.30	1750024062.53	1530183199.79	الإقتراضات و الديون المالية
1894385926.30	1750024062.53	1530183199.79	المنتوج المسجل مسبقا
1993955169.70	1845101443.87	1530183199.79	مجموع الخصوم غير الجارية
755584110.54	781338129.20	1113543214.91	<u>الخصوم الجارية</u>
17707921.76	11663292.82	3099356.59	موردون و الحسابات المرتبطة بهم
798390421.76	620788210.48	987838643.04	الضرائب
_____	_____	36562632.51	ديون أخرى
1571682454.27	1413789632.50	2141043847.05	حساب مؤقت
1571682454.27	1413789632.50	2141043847.05	مجموع الخصوم الجارية
9254349205.07	7866371364.15	6947338954.52	المجموع العام للخصوم

لملحق

قم (05)